تقرير حول
جهود الدول العربية في مواجهة آثار وتداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل

ديسمبر
2020

منظمة العمل العربية
Arab Labor Organization
www.alolabor.org

تقرير حول

جهود الدول العربية

في مواجهة آثار وتداعيات جائحة كورونا

على أسواق العمل

الفهرس

تقديـــم 5

مقدمة 8

المحور الأول: تأثير جائحة كورونا على أسواق العمل العربية: تشخيص الواقع 10

تأثير الجائحة على العمالة (أوضاع العمال اللاجئين والمهاجرين، معدلات البطالة) 11

الاشخاص ذوي الاعاقة 13

شروط وظروف العمل 14

المساواة بين الجنسين: 15

الحماية الاجتماعية 16

بيئة العمل 17

التأثير على المنشآت 17

المحور الثاني: جهود الدول العربية في مواجهة جائحة كورونا 19

إجراءات وتدابير فورية لمواجهة جائحة كورونا "كوفيد – 19" 20

تدابير تتعلق بتحفيز أسواق العمل 21

القطاع المنظم (العام والخاص) 22

القطاع غير المنظم 25

نوعية الوظائف، العمالة والفئات الهشة 25

المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 26

شروط وظروف العمل 28

ساعات العمـل 29
الأجـــــور 30
تنظيم أساليب وبيئة العمل 31
تدابير لحماية العمالة الوافدة 34
الحوار الاجتماعي 37
المحور الثالث: خارطة طريق مستقبلية لمواجهة الأزمات 39
1- المستوى التشريعي والمؤسسي 40
أ- المستوى التشريعي 40
ب - المستوى المؤسسي 45
2- المستوى الاقتصادي 46
أ- تحفيز الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الخارجي 46
ب- تقليص التفاوتات والفوارق الجهوية 46
ج - إصلاح منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لربطه باحتياجات سوق العمل (تنمية المعارف والمهارات) 47
د - إدماج القطاع غير المنظم في المنظومة الاقتصادية 49
هـ - القطاع الخاص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال 50
و- النهوض بالاقتصاد الرقمي 52
ز - أنماط اقتصادية بديلة: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا في مواجهة الأزمات 53
3- المستوى الاجتماعي 54

أ- إزالة الفوارق الجهوية ودعم اللامركزية..... 54
ب- تعزيز منظومة القيم المجتمعية بنشر ثقافة التضامن والتكافل والتعاون 55
ج- تمكين الفئات الهشة والحد من الفقر والعنف..... 55
4- دور الشركاء الاجتماعيين في وضع خطط لمواجهة الأزمات المستقبلية 57
أ- دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال في وضع خطط لمواجهة الأزمات المستقبلية.. 58
ب - دور الحوار الاجتماعي في إدارة الأزمات..... 58
المحور الرابع: جهود منظمة العمل العربية خلال الجائحة..... 60
أ- جهود منظمة العمل العربية خلال الجائحة..... 61
ب- الادارة السديدة وتطوير آليات العمل (الرقمنة كخيار استراتيجي لعمل المنظمة).. 62
ج- تعزيز قدرات أطراف الانتاج..... 63
د- إصدار الدراسات واوراق العمل..... 64
خاتمة..... 67
المراجع..... 69

تقديـــم

لم تشكل جائحة كورونا تحدياً للأنظمة الصحية فقط، بل كانت أكبر تحدٍ للتنمية بمختلف أوجهها في العالم، وخاصة في المنطقة العربية التي انعكست تداعياتها على مؤشراتها التنموية وشهدت ركوداً وتراجعاً في النمو الاقتصادي، تبعه فقدان لملايين الوظائف؛ الأمر الذي أحدث ضغطاً على تمويل النظام الصحي وأنظمة الحماية الاجتماعية عامة.

اتخذت الحكومات العربية العديد من التدابير والإجراءات الاحترازية للسيطرة على انتشار الجائحة التي كان لها بالغ الأثر على القطاعات الاقتصادية والفئات العمالية في معظم القطاعات خاصة منها الفئات الهشة حيث اعتبرت الأكثر تضرراً.

وللتخفيف من تداعيات أزمة كورونا الاقتصادية والاجتماعية والصحية، اعتمدت الحكومات سياسات وإجراءات تحفيزية وخطط وطنية لاستمرارية الأعمال، وقد اختلفت استجابات الدول العربية وتنوعت تبعاً لإمكانيات وظروف كل منها، مع الأخذ بالاعتبار أوضاع الدول التي كانت تعاني اقتصادياً قبل بدء الجائحة.

يتناول هذا التقرير الذي تصدره منظمة العمل العربية تحت عنوان **"جهود الدول العربية في مواجهة آثار وتداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل"** في جزئه الأول، تشخيصاً لواقع المنطقة العربية جراء التأثر بجائحة كورونا /كوفيد-19 بينما يستعرض الجزء الثاني التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدول العربية في مواجهة الأزمة، معتمدين في ذلك على ردود الدول العربية التي تلقيناها، في حين يقدم الجزء الثالث مقترحات منظمة العمل العربية، والتي ترسم خارطة طريق لسياسات وتدابير عامة للاسترشاد بها في وضع الخطط لمواجهة الأزمات المستقبلية والمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما الجزء الرابع فيلخص جهود منظمة العمل العربية خلال الجائحة.

ويحدونا الأمل في سعينا بالتعاون مع الحكومات وشركائنا الاجتماعيين لتخطي الواقع الراهن وتحويل هذه الأزمة الاستثنائية إلى فرص متاحة لدول المنطقة العربية لبناء اقتصادات وطنية قادرة على مواجهة الكوارث وإدارة الأزمات الطارئة، ولعل التعاون والتنسيق بين كافة الهيئات الفاعلة على المستوى الوطني من أطراف إنتاج و مؤسسات رسمية وقطاع خاص ومجتمع مدني، وعلى المستوى القومي من خلال منظمة العمل العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، مما سيساعد على الصمود وتخطي مرحلة التعافي في أسرع وقت.

والله ولي التوفيق ..

فايز علي المطيري

المدير العام

فريق العمل

هذا التقرير صادر عن منظمة العمل العربية

إعداد :

الاستاذ / اسلام سناء – المشرف على ادارة الحماية الاجتماعية

الاستاذة / منجية هادفي – خبيرة بادارة الحماية الاجتماعية

الأستاذة / رباب طلعت – رئيسة وحدة التنمية البشرية والتدريب

الاستاذة / رانيا فاروق – رئيسة وحدة المرأة والفئات الخاصة

تصميم وتنسيق :

الاستاذ / سعد محمد شريف – الإعلام والتوثيق والمعلومات

مقدمة

يمر العالم بأزمة تعتبر الأعنف والأشد على الاطلاق متمثلة في ظهور جائحة كورنا وتفوق تداعياتها ما عاشه العالم جراء الأزمات المالية العالمية الأخيرة، لقد أثرت هذه الجائحة بشدة على كافة مقدرات حياة البشر دون استثناء وكافة دول العالم سواء أكانت متقدمة أو نامية بل وداخل كل دولة على مختلف شرائحها، فالجميع قد تأثر بتداعياتها ولا يزال خطر الجائحة محدق بالجميع وخاصة خلال الموجة الثانية التي اعتبرت وطأتها أشد من الأولى.

وبدأت معاودة الاغلاقات الجزئية والكلية في عدد من دول العالم، والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للجائحة ازدادت عمقا لا سيما على الفئات الضعيفة والفقيرة والمهمشة، كما باتت تداعيات الأزمة تتضاعف وتضغط على الاقتصاد حيث انخفضت الدخول وأفرزت في الوقت ذاته عشرات الملايين من الفقراء الجدد والعاطلين عن العمل، وعطلت مسار الدول في بلوغ الأهداف التنموية التي أخذ المجتمع الدولي على عاتقه تحقيقها بحلول عام 2030 ولكن بانتشار الجائحة تحولت أنظار واهتمامات الدول إلى كيفية الخروج من الأزمة بأقل الأضرار والخسائر في ظل تفاقم التحديات التي تواجه الجميع.

من هنا اهتم صانعو القرار في الدول العربية بالطريقة التي ستدار بها هذه الازمة وسبل مواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية ذلك أن كيفية ادارة الأزمة ستحدد بلا شك مستقبل المنطقة في قادم الأعوام ، فاذا تمكنت الدول من قراءة واعية لدروس الأزمة وبادرت لمواجهة تداعياتها بتبني خطة عمل أو خارطة طريق طموحة وواقعية حيث تتكاتف كافة الجهود العربية للاستفادة من الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها العديد من الدول، فسيكون بإمكانها الخروج من الأزمة بأقل الأضرار على مختلف الأصعدة.

ومن المتوقع أن يكون لتدابير الاحتواء التي اتخذتها وستتخذها الدول خلال الموجة الثانية آثار طويلة الأجل على النمو الاقتصادي، حيث أن تجارب الدول

العربية في مستوى الإجراءات التي اتخذتها لدعم المنشآت كتأجيل سداد الضرائب والدعم النقدي المباشر للفئات الأكثر هشاشة أصاب معظم الدول بأزمات مالية ستظهر آثارها على المدى المتوسط والبعيد.

الامر الذي يؤكد ضرورة تسليط الضوء عليها للاستفادة منها والاسترشاد بأبرز الإيجابيات التي حققتها مختلف المبادرات لتنفيذها، ورصد هذه القرارات والاجراءات وتصنيفها للإسهام في نشرها وتوسيع نطاق تطبيقها لتعم الفائدة على جميع دولنا العربية.

في هذا الإطار أصدر مجلس ادارة منظمة العمل العربية في دورته العادية الثالثة والتسعين قرارا كلف من خلاله مكتب العمل العربي بإعداد تقرير حول **"جهود الدول العربية في مواجهة آثار وتداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل"**، وقد تلقى المكتب العديد من ردود الدول العربية بأطرافها الثلاثة والمتعلقة بمجمل التدابير والاجراءات التي اتخذتها كل دولة وفقا لخصوصيتها وامكاناتها.

يتضمن التقرير أربعة محاور تتناول:

1- تأثير جائحة كورونا على أسواق العمل العربية: تشخيص الواقع.
2- استجابات الدول العربية في مواجهة جائحة كورونا.
3- خارطة طريق مستقبلية لمواجهة الأزمات.
4- جهود منظمة العمل العربية خلال الجائحة.

نأمل أن تشكل هذه الاستجابات الوطنية الطارئة للتخفيف من تداعيات وباء فيروس كورونا حجر الزاوية في تعزيز **" التعاون الإقليمي العربي لمواجهة الازمات الحالية والمستقبلية "** كما نأمل أن تساهم خارطة الطريق في الاسترشاد للانتقال إلى خيارات تنموية جديدة وآمنة للبلدان العربية ما بعد جائحة كورونا.

المحور الأول
تأثير جائحة كورونا على أسواق العمل العربية:
تشخيص الواقع

إن التداعيات المستمرة لجائحة كورونا وآثارها التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وبالرغم من تفاوت تأثير الجائحة من دولة لأخرى وفقا لمواردها وقدراتها المالية والبشرية، الا ان التأثير على أسواق العمل لم يستثن أي دولة كبيرة كانت أم صغيرة غنية أم فقيرة، فقد كشفت الجائحة عن كافة الثغرات وأوضحت مكامن الضعف في أنظمة التشغيل وآليات سوق العمل، فنقاط الضعف الموجودة مسبقاً في المنطقة أدت إلى تضخيم الآثار السلبية للأزمة على العمال وعلى المنشآت وعلى المنطقة ككل، فهذه الازمة ليست أزمة صحية فحسب بل هي أزمة إقتصادية أثرت تأثيراً بالغاً على أسواق العمل وذلك لما لها من تأثير على كمية ونوعية الوظائف.

فنتيجة لإغلاق الحدود الذي أدى إلى ضعف كافة أشكال التجارة وتأثر العديد من القطاعات بصورة مباشرة (النقل – السياحة – الخدمات ...) شهد معدل النمو والانتاج على المستوى العالمي وبالتبعية على المستوى العربي انخفاضا ملحوظا خلال العام 2020 ومن المتوقع أن تمتد آثاره للعام 2021 خاصة مع بداية انتشار الموجة الثانية للفيروس.

لقد استجابت الحكومات العربية بسرعة لاحتواء الازمة من خلال تطوير سياسات وخطط مؤسسية لدعم طرفي الانتاج (العمال، أصحاب الاعمال) والحد من

المخاطر التي قد تقوض فرص التنمية في المنطقة وتهدد استقرارها السياسي والاجتماعي، ولا تزال الازمة توفر فرصاً للانخراط في أجندة الاصلاح الشاملة من خلال دعم نموذج اقتصادي أكثر شمولية يعمل على سد كافة الفجوات التي أظهرتها الأزمة.

تأثير الجائحة على العمالة (أوضاع العمال اللاجئين والمهاجرين، معدلات البطالة)

نتيجة لسياسات الاغلاق وتعليق بعض القطاعات لأنشطتها فترات طويلة سوف تشهد المنطقة زيادة أخرى في معدلات البطالة المرتفعة بالفعل في المنطقة العربية.

حيث أدت تدابير الحجر الصحي الكلي أو الجزئي للحد من انتشار الجائحة إلى خسارة ملايين الوظائف في جميع القطاعات ولا سيما قطاع الخدمات الذي يوفر النصيب الأكبر من فرص العمل في المنطقة العربية، ويتوقّع أن يكون القدر الأكبر من الخسائر في القطاعات الأشد تعرضا للخطر، مثل قطاع الفنادق والمطاعم والتصنيع والتجارة بالتجزئة والأنشطة التجارية والإدارية، حيث يعمل في هذه القطاعات 18.2 مليون عامل[1]، فقد أغلقت العديد من المؤسسات وتم تسريح العمال وتخفيض الأجور وساعات العمل (الوظائف)، ففي بعض البلدان احتسبت الساعات الضائعة التي تتعلق بموظفين وعمال لهم وظائف مستقرة ولكنهم لم يعملوا باعتبار فترة الحجر على أنها إجازة مدفوعة الأجر، وفي بلدان أخرى تعود لعمال فقدوا فعلا وظائفهم.

وقبل انتشار جائحة "كوفيد – 19"، كان عدد العاطلين عن العمل في المنطقة العربية حوالي 14.3 مليون ومع الربع الثاني لسنة 2020 تشير التقديرات الى خسارة 17 مليون وظيفة بدوام كامل (48 ساعة في الأسبوع).[2]

[1] - **"كوفيد - 19" والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، الاسكوا يوليو 2020.**
[2] - نفس المرجع السابق.

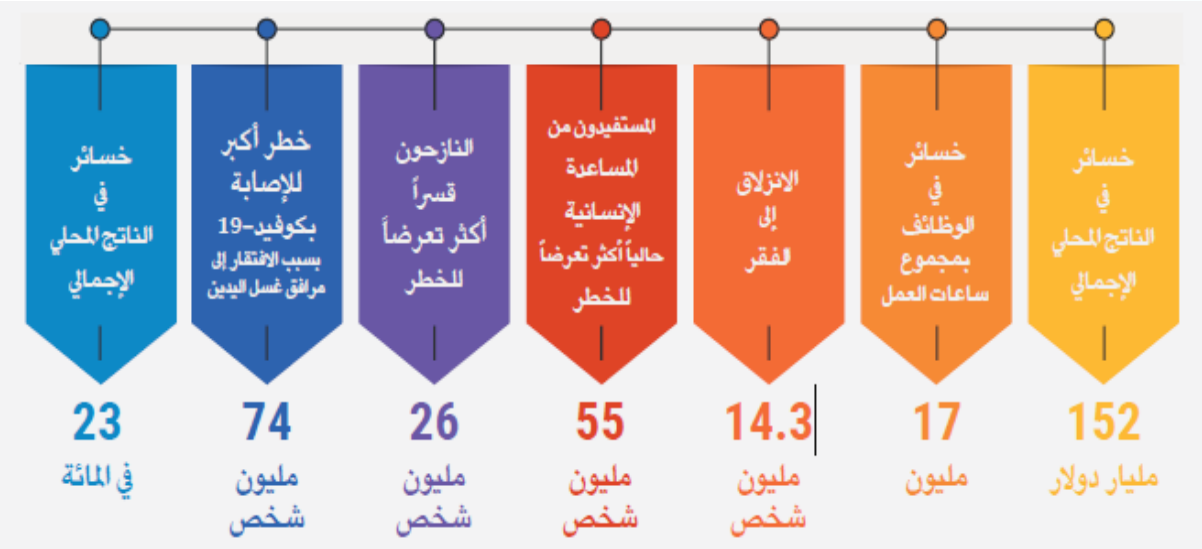

المصدر: حسابات وتقديرات الإسكوا (جميع الأرقام حتى تموز/يوليو 2020 ويرجح أن تتزايد مع تطورات الجائحة)

كما أظهرت الجائحة نقصا في المهارات في العديد من التخصصات حيث تعاني بعض الدول من نقص في الكوادر الطبية، خاصة في ظل تزايد اعداد الوفيات بين صفوف الاطقم الطبية نتيجة انتقال العدوى.

وبمتابعة التقارير الدولية والاقليمية حول أوضاع العمالة ونسب البطالة المتوقعة لعام 2021، نجد أن الوطن العربي من أقل الأقاليم تأثراً بفقد الوظائف على المستوى العالمي ولعلّ ذلك يرجع إلى ارتفاع مُعدّلات التشغيل في القطاعين العام والخاص في العديد من الدول العربية، علاوةً على قيام معظم الدول العربية بتنفيذ إجراءات اقتصادية من شأنها الحفاظ على أجور العمال في القطاع الخاص خلال فترات الإغلاق الكُلي والجُزئي. غير أن هذا لا ينفي وجود فئات أخرى مِن العمال تأثرت سلبًا وبقوة جرَّاء تداعيات تباطؤ وركود النشاط الاقتصادي وعلى رأسهم العاملين لحساب أنفسهم والعاملين في المشروعات الأسرية والعاملين في القطاعات غير المنظمة والعمالة الموسمية وتُوضح توقعات مُنظمة العمل العربية أن

سيناريو الجائحة الوبائية مِن شأنه أن يرفع مِن نسبة المُشتغلين في الوظائف الهشة إلى نحو 49.4 مليون مُشتغل[3] في سوق العمل العربي. ولعلَّ هذا الرقم يرتفع بنحو 53.4% مُقارنةً بالتوقعات في حالة السيناريو الطبيعي، والذي كانت لتبلُغ فيه أعداد القائمين على الوظائف الهشة في سوق العمل العربي نحو 32.2 مليون مُشتغل[4].

يعتبر **القطاع غير المنظم** معضلة الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط باعتباره يضم أعدادا لا بأس بها من العمالة بأجر والعاملين لحسابهم الخاص وتمثل النساء نسبة كبيرة في هذا القطاع، وهو ما يطرح مسألة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية من تدابير الوقاية والتشخيص والعلاج لتشمل هؤلاء العمال مسألة عاجلة أثناء الحجر الصحي أو بعده.

وحيث أن جائحة كورونا "كوفيد – 19" قد كشفت مدى هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية في أغلب البلدان العربية خاصة بالنسبة للعمال الذين يعملون في أوضاع هشة مثل العاملين بدوام جزئي والعمال المؤقتين والعاملين لحسابهم الخاص، فهؤلاء يمثلون غالبية اليد العاملة بالقطاع غير المنظم وهو ما يجعل شمول برامج الحماية الاجتماعية لهم نوعا من الاستثمار لتحقيق التنمية والاستقرار.

الاشخاص ذوي الاعاقة

على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد التشريعي في الدول العربية فقد تفاجأ الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظماتهم وأسرهم من حجم الإقصاء الذي تعرضوا له أثناء تطبيق التدابير الوقائية والعلاجية التي اتخذتها دول العالم للحد من انتشار جائحة كورونا، فقد أظهرت التجارب العملية والتحقيقات الاستقصائية عدم شمول الخطط والخدمات المتعلقة بحالة الطوارئ لمتطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى منظومة الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية؛ وقد تجاوز أثر الجائحة على الأشخاص ذوي الإعاقة منظومة خدمات الطوارئ والحماية الاجتماعية ليطال

[3]- تأثيرات أزمة كورونا على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية، منظمة العمل العربية،2020 .
[4]- نفس المصدر السابق.

حقهم في التعليم والعمل بسبب ضعف تهيئة منصات التعليم الإلكتروني من جهة، ولكون العاملين من ذوي الإعاقة هم الأكثر عرضة لفقد وظائفهم وأعمالهم في موجة التأزم الاقتصادي الناجم عن حالة الحظر والإغلاق التي شهدتها دول العالم من جهة أخرى.

لذلك فالحاجة تبدو ملحة أيضاً لضمان شمول برامج وإجراءات التعافي الاقتصادي عقب الجائحة للأشخاص ذوي الإعاقة وإعطائهم الأولوية للاستفادة منها.

كما يواجه **اللاجئون** تحديات مضاعفة تتمثل في عدم توافر الرعاية الصحية داخل التجمعات ذات الكثافة البشرية العالية وضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات الطبية في ظل غياب تغطية اجتماعية، اضافة إلى إجراءات الاغلاق وفقدان العديد منهم وظائفهم أدى إلى وجود شريحة كبيرة أوضاعهم غير قانونية معرضون للغرامات والترحيل أو الحجز.

كما أثر فقدان **العمالة الوافدة** لوظائفها جراء الجائحة على التحويلات المالية لدول الإرسال والذي يتوقع أن ينخفض معدل التحويلات فيها بنسبة تقارب 19%، مما سيؤثر على موازناتها الاعوام القادمة حيث كانت تمثل تحويلات العاملين في الخارج جزء مهم من موارد الدولة.

شروط وظروف العمل

رغم الجهود الكبيرة والاجراءات التي اتخذتها معظم الدول الا ان الاثار السلبية لجائحة كورونا انعكست على أسواق العمل العربية وتسببت في معاناة البشرية جمعاء، حيث خلفت حالة ضعف شديد نتيجة اللجوء إلى الاغلاق والعزل والحظر الشامل في بعض المناطق.

لقد نتج عن مختلف الاجراءات الاحترازية المتبعة انتكاسات حادة على الاداء الاقتصادي للدول وكذلك على شروط وظروف العمل بها حيث وجدت الدول نفسها في مواجهة صعبة بين الحفاظ على اقتصادها من جهة وصحة مواطنيها من جهة أخرى، مما يشكل تهديداً لمقدرات الدول الاقتصادية وأسواق العمل بها

وعدم قدرتها على توفير فرص العمل للإعداد المتزايدة من القوى العاملة، ولا شك أن استمرارية هذا الوضع لفترات طويلة سيؤدي إلى مستويات أدنى من الدخل وزيادة في الفقر وتدني شروط وظروف العمل، الا ان واقع الازمة ليس واحداً في جميع القطاعات، فهناك قطاعات أكثر عرضة مثل السياحة والخدمات والصناعات التحويلية والنقل، وهذه القطاعات يعمل بها اعداد كبيرة من العمالة مما يعني ان الكثير منهم سيواجهون اجراءات التسريح أو خفض الاجور وساعات العمل.

المساواة بين الجنسين:

كرست الجائحة عدم المساواة بين الجنسين وقوضت فرص الحد من التمييز الذي عملت عليه الدول لمدة عقود، حيث كشفت الجائحة عن أوضاع النساء الهشة وضاعفت عدد الساعات غير مدفوعة الاجر التي تقضيها النساء في اعمال الرعاية، إضافة إلى ارتفاع نسبة العاملات في القطاعات الصحية وتعرضهن بشكل أكبر لمخاطر العدوى.

ولطالما كان وضع المرأة هشاً قبل الازمة التي يعاني منها العالم نتيجة لتداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد – 19" حيث أضافت الأزمة بدورها العديد من التحديات التي أصبح على المرأة مواجهتها حتى لا تكون هي الخاسر الاكبر في هذه المعركة.

على رأس وهذه التحديات فقدان الوظائف، حيث تشير التقديرات إلى فقدان ملايين الوظائف على الاغلب كان النصيب الاكبر منها للنساء خاصة في القطاع غير المنظم بالإضافة إلى ارتفاع معدلات العنف ضد النساء جراء الحجر المنزلي، كذلك زيادة أعمال الرعاية الاسرية غير مدفوعة الاجر، كما وتشير الاحصائيات إلى أن النساء يشكلن 78% من العاملين في القطاع الصحي والخدمي المرتبط به، كما تشكل الفجوة الرقمية بين الجنسين تحدياً جديداً يحول دون انخراط الكثير من النساء في أنماط العمل الجديدة التي اتبعتها العديد من الحكومات والمؤسسات ضمن حزمة الاجراءات الاحترازية للحد من انتشار العدوى.

الا انه لابد من استثمار الفرص التي قد تتيحها الازمة في تحسين شروط وظروف عمل المرأة وفي إطار التغير السريع في آليات وأساليب وأنماط العمل خلال تداعيات الأزمة والاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات، فقد أصبح من الضروري وضع قضية التعليم التقني للنساء ضمن اولويات أطراف الانتاج خلال المرحلة القادمة وهو ما سيعمل على تخفيض الفجوة التكنولوجية بين الجنسين والتي كانت من أبرز التحديات أمام تنافسية المرأة في سوق العمل.

الحماية الاجتماعية

ففي الوقت الذي كانت تسعى معظم الدول العربية قبيل أزمة كورونا إلى اصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية بها وتوسيع تغطيتها، وتستعد لإعادة جدولة ميزانياتها لبحث امكانية زيادة الانفاق على الحماية الاجتماعية في منطقة تتميز بمستويات انفاق منخفضة على الحماية الاجتماعية مقارنة بالأقاليم الاخرى في العالم، وجدت نفسها مضطرة جراء الازمة إلى زيادة الانفاق على الرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية والدعم النقدي المباشر للفئات الاكثر هشاشة، وهو ما يشكل اعترافا بالدور الحاسم الذي تلعبه الحماية الاجتماعية في تخفيف الأزمة.

وأثناء اتباع الاجراءات الاحترازية، أظهرت الازمة الثغرات التي تحتاج إلى مزيد من الجهود وعلى رأسها مدى استجابة نظم التأمينات الاجتماعية للصدمات، إضافة إلى ملف التأمين ضد البطالة، والاشكاليات المتعلقة بالعمالة الوافدة ومدى شمولهم بأنظمة الحماية الاجتماعية.

كما مثلت قضية العمالة في القطاع غير المنظم ومدى قدرة منظومة الحماية على الاستمرار في تغطية هذه الفئات، فالمطلوب الان هو تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وجعلها أكثر صموداً في مواجهة الازمات والكوارث وتبني نظم من شأنها أن تدعم العمال والمنشآت وفي نفس الوقت تحافظ على استقرار أسواق العمل ومنع التوترات الاجتماعية التي من شأنها العمل على إخفاق كافة المشروعات التنموية المستقبلية.

بيئة العمل

تنوعت أنماط وأشكال وعلاقات العمل وتطورت بسرعة نتيجة الازمة، حيث ظهر العمل عن بعد والعمل من المنزل والعمل لبعض الوقت كأنماط قانونية بديلة لتحقيق التوازن بين تشغيل عجلة الإنتاج من جهة ، والالتزام بالإجراءات الاحترازية اللازمة للوقاية من العدوى من جهة أخرى، لذلك فإن الفئات العاملة من ذوي المهارات المنخفضة، يعتبر أفرادها أكثر من يواجهون خطر فقدان وظائفهم، نتيجة تعثر الصناعات التحويلية، كما سيعاني أصحاب الوظائف المتخصصة نقص التشغيل بسبب خفض الرواتب، أما الفئات العاملة من ذوي المهارات العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هي من الفئات القليلة التي لم تتأثر بتداعيات الجائحة، فضلا عن استفادة فئات محدودة في بعض البلدان من العمالة غير المنتظمة بالعمل في قطاع تجارة التجزئة في المواد الغذائية، وخدمات التوصيل.

التأثير على المنشآت

✓ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر رافدا أساسيا للنمو الاقتصادي في الدول العربية بما تقوم به من دور في خلق فرص العمل وتطوير اقتصادات أكثر ديناميكية وانتاجية، والتي تأثرت بشكل كبير بالإغلاق جراء الاجراءات الاحترازية وتدابير الاحتواء التي اتخذتها الحكومات.

ففي الوقت الذي تمثل فيه ريادة الاعمال آداه لمواجهة التحديات الاقتصادية والانمائية الرئيسية مثل الحد من البطالة وتنويع الاقتصاد وبالتالي فان فقدان الوظائف يمثل انتكاسة لكافة جهود ريادة الاعمال على امتصاص بطالة الشباب وستؤدي إلى عواقب اجتماعية وخيمة مثل زيادة القطاعات غير الرسمية ومستويات اعلى من الفقر مما يقوض جهود التنمية بشكل واسع.

ولكن نستطيع أن نرصد بعض الفرص التي خرجت من رحم الأزمة نذكر منها: انتعاش التجارة الالكترونية خلال فترة الأزمة، كذلك فهذه الازمة انطوت على وجود فرص أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية كنتيجة لتباطؤ حركة التجارة العالمية من جهة وزيادة الطلب على بعض السلع والخدمات المرتبطة بالإجراءات الوقائية من جهة أخرى (المطهرات – واقيات الوجه ....) وهو ما سيمثل فرصة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتأخذ مكانا أكبر ضمن الأسواق الوطنية في الدول العربية.

لقد أثبتت استراتيجيات إدارة الأزمة في المنطقة العربية أنها نجحت في الحد من انتشار الجائحة في المنطقة حيث تم الحد من نمو حالات العدوى الجديدة والذي نأمل أن يستمر خلال الموجة الثانية إن شاء الله، وحيث تؤثر الضغوط الاقتصادية على الامتثال لتدابير الاغلاق الكامل وقد اختبرت الدول العربية حزمة من التدابير والاجراءات السريعة لاحتواء آثار الأزمة على أسواق العمل وأوضاع العمال، بما يعمل على اختيار الانسب منها للحد من تفشي البطالة ودعم أطراف الانتاج الثلاثة.

المحور الثاني

جهود الدول العربية في مواجهة جائحة كورونا

اتخذت العديد من الدول العربية الإجراءات والتدابير لمواجهة تداعيات وباء كورونا والتخفيف من آثارها، وقد شملت هذه الاستجابات إجراءات عاجلة على مستوي السياسات لمواجهة الأزمة وتدابير مالية لدعم أسواق العمل والاقتصادات الوطنية من خلال حزم من المحفزات لدعم القطاع المنظم (العام والخاص)، وكذلك مؤازرة الفئات الأكثر تضرراً من الأزمة والتي شملت العاملين في القطاع غير المنظم وكذلك الفئات المهمشة والضعيفة التي عانت من الأزمة فضلاً عن الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الدول بشأن دعم المؤسسات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

كما تضمنت جهود الدول اتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين شروط وظروف العمل خلال الأزمة والتي تعلقت بالمرونة في ساعات العمل والعمل عن بعد، واستجابات تتعلق بحماية الأجور للعاملين جراء الإغلاقات الجزئية أو الكلية وكذلك كانت هناك إجراءات وتدابير تتعلق بتنظيم أساليب وبيئة العمل خلال الازمة، كما اتخذت الدول العديد من الإجراءات التي هدفت إلى حماية العمالة الوافدة والحفاظ على حقوقها خلال فترة الأزمة ، فضلاً عن العديد من الاستجابات المتعلقة بتعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني خلال الأزمة.

وقد حاولنا في هذا القسم تسليط الضوء على أبرز الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول العربية في مواجهة الجائحة وذلك من واقع الردود التي تلقاها

مكتب العمل العربي من الدول العربية وذلك في إطار تبادل الخبرات العربية وتعميم الاستفادة منها، وبحيث تشكل هذه الاستجابات والمبادرات نواة لكيفية مواجهة الجائحة وادارة الأزمة وذلك على النحو التالي: -

إجراءات وتدابير فورية لمواجهة جائحة كورونا "كوفيد – 19"

- تشكيل لجان عليا لإدارة الأزمة لمتابعتها باستمرار وإصدار بيانات وتقارير دورية بشأنها.
- عقد العديد من الاجتماعات بين مختلف الجهات الفاعلة لتناول المعلومات والخبرات بشأن أفضل الممارسات والتجارب للاستجابة لتداعيات أزمة كورونا.
- إطلاق حزمة من القرارات والإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية والتي ساهمت إلى حد كبير في تحجيم وتقليل الاضرار والاثار السلبية للجائحة، وتخصيص ميزانية خاصة للاستجابة للحاجيات الضرورية.
- إطلاق حملات إعلامية تلفزيونية وإذاعية للتوعية بشأن مواجهة كورونا وإنشاء مراكز لإجراء الفحوصات الطبية وتزويد المستشفيات بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية.
- العمل على توفير ميزانيات لاحتواء تداعيات الأوضاع الراهنة على أداء الاقتصادات الوطنية.
- إصدار العديد من القرارات في ذروة الأزمة بشأن غلق الحدود الجوية والبحرية والاغلاق التام بين المحافظات ومنع الحركة واغلاق العديد من الأماكن العامة والمحلات التجارية وإصدار قرارات تتعلق بإغلاق المدارس واعتماد منهج التعليم عن بعد واستعمال المنصة الرقمية لمواصلة الدراسة ومتابعة الأبحاث ومذكرات التخرج.
- اتخاذ إجراءات وتدابير تتعلق بوضع ضوابط طبية للقادمين من الخارج.

- إجراءات اتخذتها بعض الدول تناولت صرف دعم مالي للمواطنين خارج البلاد الذين تعذر عودتهم لأوطانهم.
- دعم المرافق الصحية بأعداد من الأطباء وكذلك مراكز الأشعة والفحص والتشخيص تحت تصرف قطاع الصحة.
- رفع الإنتاج المحلي من المستلزمات الطبية المتعلقة بمواجهة وفحص فيروس كورونا.

تدابير تتعلق بتحفيز أسواق العمل

1- إطلاق برامج وطنية لدعم استقرار سوق العمل في ظل سلسلة التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية المتخذة في مواجهة الفيروس، من خلال ثلاثة محاور هي: دعم المنشآت في سوق العمل، ودعم العمالة بمنشآت القطاع الخاص، ودعم المواطنين العاملين لدى مؤسسات القطاع الخاص.

2- الإعلان عن حزم مالية واقتصادية لتوفير السيولة اللازمة لأسواق العمل لمواجهة الانتشار العالمي للفيروس.

3- اعداد دراسات استطلاعية بغية الوصول الى حلول مناسبة تساهم في تخفيف التداعيات الاقتصادية على أسواق العمل.

4- إجراءات تناولت تخصيص ضمانات مالية للبنوك المحلية ضمن حزمة لدعم القروض الميسرة لدعم الرواتب والأجور.

5- التعاون بين أطراف الإنتاج لتعزيز الحماية الاجتماعية والحفاظ على استقرار سوق العمل واستدامته.

6- قرارات تناولت تنظيم العلاقة التعاقدية بين العاملين واصحاب العمل لمواجهة جائحة كورونا.

7- تدابير تراوحت بين الاغلاق الكلي والجزئي ثم إعادة فتح حزم من الأنشطة التجارية والصناعية وفق تطورات الجائحة حيث تم وضع خطة للخروج من الحجر الصحي بصفة تدريجية ومرنه لاستعادة النشاط الاقتصادي وتحفيز أسواق العمل مع التقيد بالتدابير الصحية.

8- تدشين نظم التجارة الالكترونية التي تتيح لكافة الشركات والمؤسسات عرض منتجاتها على المستهلكين.

القطاع المنظم (العام والخاص)

1- تخصيص حزم من الحوافز المالية لمساعدة القطاع الخاص على مواجهة الازمة، وإصدار قرارات تتعلق بتأجيل أقساط القروض والتزامات القطاع الخاص مع فترات سماح لمدد متباينة، وتقديم تسهيلات بنكية للمؤسسات لمجابهة آثار الأزمة من خلال تدابير استثنائية تسمح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا وتقديم منح وقروض للمتضررين من الازمة لاسيما في القطاعات المتضررة واتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى التخفيف من الأعباء المترتبة على أصحاب الاعمال من ناحية تمديد مهل تسديد الاشتراكات الشهرية التي استحقت أو سوف تستحق لاحقاً.

2- السماح للمنشآت المتعددة المملوكة لنفس الشركاء انتداب العاملين لديها للعمل بأي منشأة من تلك المنشآت وقت الازمة، والسماح لمنشآت القطاع الخاص الاستعانة بقوى عاملة تابعة لمنشآت أخرى بموجب اتفاق مكتوب.

3- اصدار قرارات بشأن استقرار العمالة بمنشآت القطاع الخاص خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد، وعمل أدلة إرشادية مؤقتة حول الموضوع، وسن بعض النصوص التشريعية الاستثنائية لحماية العمال في القطاع الخاص من الطرد

والتسريح نتيجة غلق المؤسسة، وإعطاء منح الى العمال بالقطاع الخاص الذين تم ايقافهم عن العمل بصفة مؤقتة.

4- إنشاء نماذج إقرار وتعهد على الشركات للالتزام باتباع اشتراطات السلامة والصحة المهنية والاشتراطات الخاصة بوزارة الصحة.

5- السماح لأصحاب العمل تجديد تراخيص مزاولة العمل المنتهية للعمال الموجودين خارج البلد خلال الفترة الاحترازية والاعفاء من الغرامات المترتبة على ذلك وتمديد جميع المهل القانونية والإدارية والقضائية بموجب قوانين.

6- قرارات تتعلق بإعفاء مؤسسات وشركات القطاع الخاص من رسوم تجديد التراخيص والغرامات حتى نهاية ديسمبر 2020، وتأجيل الاستحقاقات التأمينية لفائدة العمال، ووضع نصوص قانونية تنص على اعتبار الاصابة بفيروس (كوفيد – 19) في مكان العمل اصابة عمل، وتوقيف الزيادات في غرامات التأخير عن سداد اشتراكات الضمان الاجتماعي.

7- التزام القطاعات الحكومية والشركات الحكومية باستمرار العقود التي أبرمتها مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص في مجال الخدمات، والمرونة في تمديد فترة انجاز المشاريع الحكومية وذلك للمؤسسات والشركات المتأثرة بالإغلاق مع الاعفاء من الغرامات والرسوم المترتبة على ذلك.

8- توعية الهياكل النقابية والعاملين في القطاع الخاص بالتدابير اللازمة لحمايتهم مع استهداف الوافدين بلغاتهم المختلفة.

9- إنشاء صناديق مالية للقطاع الخاص بشأن المسئولية المجتمعية بهدف التعاون مع الحكومة في تخفيف الاثار المترتبة عن الجائحة، وتقديم الدعم المالي في إطار برامج الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية للعمال والعاملات الذين تم ايقافهم مؤقتا عن العمل.

10- مرافقة مؤسسات الرعاية وإدماج الأشخاص ذوي الاعاقة واعداد خطة لمواصلة العمل واتخاذ التدابير لحماية العمال بمراكز الرعاية.

11- مع بداية الجائحة وفرض الغلق التام تقرر اعفاء العاملات اللاتي لديهن اطفال دون سن 12/10 من الحضور في مكان العمل بالقطاع الخاص والعام.

12- إصدار قرارات لدعم المتعطلين عن العمل، واستحداث فرص العمل اللائق مؤقتة ودائمة لفائدة العمال والعاملات الذين فقدوا اعمالهم.

13- تبسيط، وتقنين رقمنة وحوكمة الاجراءات الادارية والخدمات العمومية عبر وضع منصات الكترونية لفائدة العاملين بالمنشآت الاقتصادية والعاملين لحسابهم الخاص وذلك للانتفاع بالمساعدات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي من دفع وتأجيل الاستحقاق التأميني للعاملين في القطاع الخاص، ووضع فضاء إلكتروني خاص بتجديد جدول زمني لدفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن بعد.

14- تقديم التحفيزات المالية الى العمال الذين كانوا في الصفوف الأمامية في مواجهة الوباء، ومساهمة الهيئات تحت وصاية وزارات العمل في تقديم مساعدات لدعم عمال قطاع الصحة تمثلت خاصة في تجهيزات وأدوات طبية ووقائية.

15- القيام بزيارات تفتيشية لمقرات سكن العمالة التابعة لمنشآت القطاع الخاص للتأكد من تطبيق الاجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا.

16- إصدار قرارات بشأن تنظيم العمل عن بعد بمنشآت القطاع الخاص خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد واصدار أدلة حول تطبيق العمل عن بعد وإرشادات إجرائية في الظروف الطارئة وكذلك أدلة استرشاديه لجاهزية استمرارية الاعمال لمنشآت القطاع الخاص.

القطاع غير المنظم

1- إصدار قرارات تتعلق بتخصيص منح مالية للعمالة غير المنتظمة المتضررة من تداعيات جائحة كورونا ووضع الضوابط اللازمة لصرفها، وإقرار منح مساعده مالية من طرف الدولة لفائدة أصحاب المهن المتضررة لمدة زمنية متفاوتة وذلك بعد التقييم الدقيق لوضعية كل فئة.

2- استحداث فرص العمل اللائق المؤقتة والدائمة لفائدة العمال والعاملات الذين فقدوا أعمالهم في القطاع غير المنظم.

3- احداث لجان وطنية متكونه من كل الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني لمراقبة مدى تنفيذ الاجراءات الوقائية في مجابهة انتشار وباء (كوفيد – 19) في القطاع غير المنظم.

4- التعاون مع الجهات الدولية للمساهمة في تقديم مساعدة شهرية لدعم الفئات الأكثر احتياجا في ظل أزمة جائحة كورونا.

5- إصدار مبادرات لدعم المتعطلين عن العمل في القطاع غير المنظم من جراء الأزمة وشمولهم بنظم الحماية الاجتماعية لتخفيف الاثار السلبية للجائحة والمتابعة اليومية لقضايا الاجراء الذين فقدوا وظائفهم نتيجة الازمة والتعبئة العامة والحجر المنزلي الالزامي.

نوعية الوظائف، العمالة والفئات الهشة

1- إجراء تعديلات على قوانين الضمان الاجتماعي بما يعمل على شمول الفئات الضعيفة وغير المحمية.

2- منح ذوي الإعاقة والنساء الحوامل والأمهات اللائي لديهن أطفال أقل من 12 عاماً إجازة استثنائية مدفوعة الأجر.

3- اتاحة العمل عن بعد للنساء الحوامل والأمهات اللوائي لديهن أطفال في الصف التاسع فما دون كإجراءات احترازية.

4- توزيع سلة غذائية للعمال الفقراء والنازحين لتوفير متطلبات الحياة الضرورية.

5- إرسال صناديق الضمان الاجتماعي شباك متنقل الى مناطق الظل يتوفر على المعدات اللازمة للتكفل بكل الخدمات التي تتضمنها هذه الصناديق.

6- مساهمة المجتمع المدني في جمع وإيصال المساعدات الى المناطق التي تضررت من جراء الغلق، كما ساهم في العملية التوعوية والتكفل بالمواطنين والفئات الهشة المحتاجين للمساعدة وتأمين اجراء فحوصات الكشف عن الفيروس مجاناً بالتنسيق مع الوزات المختصة.

7- منح إعانات مالية بصفه استثنائية للمواطنين والعمالة والفئات الهشة لمساعدتها على دفع تكاليف الفحوصات الخاصة بفيروس كورونا.

8- تقديم هيئات الضمان الاجتماعي تسهيلات خدماتيه من خلال تعليق شرط اجبارية إيداع العطل المرضية في الآجال القانونية / الغاء الرقابة الطبية القبلية والاقتصار على الرقابة الطبية البعدية لإجراء المراقبة الطبية الالكترونية للمؤمن لهم اجتماعياً المتواجدين خارج ولاية انتسابهم.

المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

1- الاستفادة المثلي من حزم الدعم الحكومي الموجه لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمدة (6) أشهر وعدم تطبيق غرامات وعوائد إضافية على التأخر في السداد.

2- قرارات تتعلق بالدعم المالي والتقني للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر المتضررة من الجائحة لتتمكن من تجاوز الصعوبات.

3- إعفاءات شملت رسوم الكهرباء والمياه لعدة قطاعات من بينها قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الإعفاءات من الإيجارات للمناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر.

4- عقد ندوات لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة حول خطط الاستجابة الاقتصادية لفيروس " كوفيد - 19 " الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

5- حصول المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر على الدعم اللازم لمساعدتها على تغطية جزء من نفقاتها التشغيلية، وتأجيل دفع المستحقات الشهرية للقروض غير المتكافئة التي قدمتها الصناديق الوطنية للتأمين على البطالة للمقاولين قصد إنشاء مؤسسات مصغره.

6- عقد لقاءات بصفه دورية مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتذليل كافة العوائق التي تعترضهم.

7- اعداد دراسة حول فتح التحويل لبعض المهن المتخصصة والهامة بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

8- مرافقة بعض الاصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن اجراءات الحجر الصحي الشامل بإسنادهم منح استثنائية أو اقراضهم بقروض مخفضة الفوائد على اشتراط ابقاء العاملين على رأس عملهم.

9- تأجيل الاستحقاقات التأمينية (مساهمة صاحب العمل في التأمينات)، بالنسبة للمؤسسات والمنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

10-إطلاق حملة بهدف دعم صاحبات الأعمال عبر تقديم الارشادات الهامة للتعامل مع تحديات السوق خلال الأزمة.

شروط وظروف العمل

1- إطلاق حملات للتوعية والارشاد بجميع المنشآت واتباع الإجراءات الاحترازية للوقاية من خطر الاصابة بفيروس كورونا، اصدار توجيهات للشركات الخاصة بشأن إجراءات وقاية العمال من فيروس كورونا ونشرها في الصحف.

2- رفع وعي العمال بالإجراءات التي يتم تبنيها على مستوى المؤسسة والحكومة وإبراز أهمية قياس درجة الحرارة بانتظام ومراقبة اعراض الجهاز التنفسي.

3- القيام بزيارات ميدانية في أماكن تجمع العمال والعاملات وإرشادهم بتجنب الإصابات أو العدوى، واتخاذ اجراءات في مجال الصحة والسلامة المهنية للوقاية من انتشار فيروس كورونا في مواقع العمل.

4- إصدار مراسيم تنفيذية بإحداث تامين خاص، يقع على عاتق الدولة، لفائدة جميع الأطباء ومستخدمي الصحة العمومية المعنيين مباشرة بالعمل في الصفوف الأولى للوقاية من وباء فيروس كورونا ومكافحته.

5- المساعدة والمراقبة وتدريب للمؤسسات بوضع أدلة للإجراءات الصحية الواجب اتباعها للاستئناف الموجه للعمل وسبل التوقي من الفيروس.

6- وجوب توفير الغذاء والسكن اللائقين مجانا للعمال وفقا للعقود المبرمة، ولا يجوز لأصحاب العمل والعمال أن يتفقوا على تخفيض أو إلغاء هذه المزايا.

7- التواصل اليومي والتنسيق مع ادارات العمل لمتابعة تطور الوضع الصحي واعتماد خطة اتصالية دقيقة وشاملة ومنتظمة وشفافة لإعلام المستفيدين من الاجراءات الحكومية بطرق صرف المساعدات وطرق تنفيذها.

8- مواصلة التمتع بخدمات الضمان الاجتماعي للعمال الذين تم ايقافهم عن العمل بصفة مؤقتة.

9- اعداد دليل استرشادي لمفتشي العمل لحمايتهم من مرض كورونا اثناء قيامهم بمهام التفتيش، ودعم قطاع تفتيش العمل في فترة الحجر الصحي ومتابعة الاتفاق الثلاثي.

10- اعتبار الإصابة بـ (كوفيد – 19) في مكان العمل **اصابة عمل** وتطوير ودعم المنظومة الصحية وتوفير الاعتمادات المالية الكفيلة بتدبير المرحلة الاستثنائية في مواجهة تداعيات الجائحة وصرف مكافأت استثنائية للعاملين بالمجال الصحي.

11-تحديث التراخيص تلقائيا فور قيام أصحابها باستكمال كافة المستندات المطلوبة.

12-تأجيل موعد الانتخابات التمثيلية السنوية الخاصة بالمنظمات النقابية لتزامنها مع انتشار جائحة كورونا.

ساعات العمـل

1- توجيهات بشأن العمل الإضافي في القطاعات التي تم خفض ساعات العمل بها، وإعادة تنظيم العمل من خلال (العمل عن بعد / العمل بالتناوب / العمل الجزئي).

2- جواز اتفاق أصحاب الأعمال والعمال في المنشآت التي توقفت عن مزاولة أعمالها بسبب أزمة كورونا على أن يقوم العمال بإجازة غير مدفوعة الأجر أو إجازتهم السنوية أو يخفضون ساعات العمل.

3- جواز اتفاق أصحاب العمل والعاملين عن بعد على أوقات العمل والاتصال المناسبة على ألا تزيد ساعات العمل عن المعدل الذي كان معمولاً به ومكان العمل.

الأجـــــور

1- إصدار تشريعات لتشديد العقوبة على المخالفين لنظام حماية الأجور، وتوجيهات إلا يتغير أجر العامل ومستحقاته بما في ذلك توفير الغذاء والسكن أو دفع البدلات نتيجة للعمل عن بعد.

2- تعليمات وزارية باستمرار أصحاب العمل في دفع الأجور الأساسية والبدلات الأخرى مثل الغذاء والسكن، ويحظر على أصحاب الأعمال أن يقطعوا من أجور العمال أي مبالغ مقابل توفير الاحتياجات اللازمة لحمايتهم أثناء العمل من أية إصابة أو مرض.

3- قرارات زيادة بدل المهن الطبية بنسبة 75% بما يشمل الأطباء العاملين بالمستشفيات الجامعية وإنشاء صندوق مخاطر لأعضاء المهن الطبية وإلزام أصحاب المستشفيات بوجب ايفاء العاملين اجورهم كاملة خلال فترة الحجر الصحي وتطبيق الاحكام القانونية المتعلقة بطوارئ العمل على العاملين بالحجر الطبي الذين أصيبوا بفيروس كورونا.

4- قرار بشأن صرف مكافآت استثنائية لكافة العاملين في المجال الصحي وإصدار قرارات تقضي باعتبار مدة الحجر الصحي التي يقضيها العاملون في الحجر الطبي مدفوعة الاجر كاملاً سواء كان الحجر في المنزل أو المستشفى.

5- إحداث منح شهرية استثنائية إلى العاملين في مجال النظافة والتطهير الذين تم تجنيدهم في إطار الوقاية من انتشار الوباء.

6- استمرار العمال المعزولين أو المحجورين صحياً أو الذين يتلقون العلاج في الحصول على أجرهم الأساسي وبدلاتهم بغض النظر عما إذا كان العمال يحق لهم الحصول على أجازه مرضية.

7- قيام بعض صناديق الطوارئ بوزارات العمل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان صرف مرتبات للعمالة المنتظمة المتضررة، ورصد المجالات التي تتطلب تعديلات تشريعية لمواكبة التحولات ما بعد كورونا لا سيما أنماط العمل المستحدثة والعمل عن بُعد.

8- إضافة مدة الظروف الاستثنائية للمدة الواجب الصرف عنها بأثر رجعي والمحررة بثلاثة أشهر كحد أقصى في بعض التشريعات.

تنظيم أساليب وبيئة العمل

1- تخفيض عدد الموظفين العموميين في أماكن العمل والسماح بالعمل من المنزل للوظائف التي تسمح بذلك، وإصدار عدد من القرارات بشأن تقليص أعداد الموظفين المتواجدين بمقرات أعمالهم سواء بالقطاع الخاص أو بالجهات الحكومية بينما يباشر باقي الموظفين أعمالهم عن بعد من المنزل، واللجوء إلى العطل (مسبقة أو مستحقة بموجب السنوات السابقة ومنح عطل غير مدفوع الأجر) ورفع القيود بشكل تدريجي وفقا للمعطيات والدراسات، واصدار توجيهات ارشادية تخص تنظيم العمل عن بعد للعمال وأصحاب الأعمال.

2- توعية العمال بالإجراءات الوقائية من فيروس كورونا من خلال إصدار نشرة توعية للعمال بعدة لغات.

3- إجراء ورش عمل ودورات تدريبية بشكل أسبوعي لممثلي العمال باللجان العمالية لتوعيتهم بالتدابير الاحترازية، وارسال رسائل نصية لأصحاب

الأعمال لإرشادهم بضرورة توعية المستخدمين لديهم بالالتزام بالإجراءات الاحترازية للوقاية من وباء فيروس كورنا.

4- التأكيد على أهمية دور اللجان العمالية في توعية العمال بمخاطر كورونا، وعقد اجتماعات افتراضية لفرق العمل المختلفة في العديد من القطاعات للرد على الاستفسارات الخاصة بالإجراءات الاحترازية وتوضيح الإجراءات الواجب اتباعها والحلول المناسبة لتخطي الأزمة.

5- التأكيد على دور مسئولي السلامة والصحة المهنية للإشراف على العمال في أماكن العمل والتأكيد من تطبيق إجراءات الوقاية، وحصر التجمعات الاجتماعية بالحد الأدنى الضروري والدخول والخروج المتدرج للعمال لمكان العمل، الاستفادة من العيادات المتوفرة في الشركات بإجراءات الفحص ومتابعة الحالة الصحية للعمال.

6- تحديد الحد الأقصى لعدد العاملين والمستخدمين في الحافلات التي تنقل العمال، توجيه أصحاب المقاولات بضرورة التزام العمال بارتداء الكمامات، الالتزام بتوفير اشتراطات ومواصفات السكن الصحي والأمن للعمال، تنظيم حملات تفتيش على مساكن العمال التي توفرها الشركات للتأكد من تطبيق اشتراطات السكن اللائق والاشتراطات الصحية.

7- تقديم الرعاية الصحية المحلية للعمال دون تمييز، واتخاذ تدابير بشأن توفير المواد الغذائية والرعاية الصحية لجميع عمال المناطق الصناعية، وإصدار تعميم ملزم للشركات وأصحاب العمل يتضمن العديد من الإجراءات التي تهدف إلى حماية العمالة المتعاقدة في مواقع العمل والسكن.

8- اتخاذ الإجراءات الوقائية / تطبيق سياسة العمل عن بعد كلما أمكن ذلك / تعقيم مواقع العمل ومساكن العمل / تخصيص مبان منفصلة للحجر الاحترازي، تشكيل فريق متخصص من مشرفي ومهندسي السلامة المهنية للتواصل مع مختلف المنشآت للتأكد من تحقيق أقصى درجات

السلامة، افتتاح مراكز صحية لاستقبال المرضي المشتبه بإصابتهم بالوباء وتوفير سيارات لنقلهم إلى المستشفيات المتخصصة.

9- وضع ملصقات نوعية عن فيروس (كوفيد – 19) والتدابير الوقائية في مكان العمل، وتوظيف وسائل الإعلام والتواصل لنشر تعليمات وإرشادات منظمة الصحة العالمية، وتوفير المطهرات والأقنعة الواقية وفرض ارتداءها في العمل.

10-إعداد دليل بالإجراءات والارشادات للسلامة والصحة المهنيتين وتأمين بيئة العمل حول الوقاية والتعايش مع فيروس كورونا المستجد في بيئة العمل وتوزيعه على الشركاء الاجتماعيين، وتزويد مواقع العمل بأجهزة الكشف وقياس درجة الحرارة للتأكد من سلامة المراجعين والزائرين لموقع العمل.

11-وضع دليل إسترشادي مؤقت للعمل عن بعد لمنشآت القطاع الخاص، والذي يتضمن الإجراءات اللازم اتخاذها خلال الظروف الطارئة.

12-إصدار قرارات بشأن تنظيم العمل عن بعد بمنشآت القطاع الخاص خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

13-قيام قطاع التفتيش العمالي بتكثيف جهوده على منشآت الأعمال في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، والتأكيد من امتثال أصحاب الأعمال والعمال للقرارات الوزارية التي تم إصدارها لتنظيم العلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال خلال هذه المرحلة الحرجة، وإجراء جولات مستمرة لتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية للمنشآت الصناعية لمراقبة التزامهم بالتعليمات الخاصة بتنفيذ كافة الإجراءات والتدابير الاحترازية اللازمة لمواجهة الفيروس لضمان سلامة العاملين في هذه المنشآت.

14-تسهيل الوصول الى خدمات الانترنت لجميع الفئات الاجتماعية وتسهيل عمليات الدفع الالكتروني الآمنة.

15 - المساعدة والمراقبة وتدريب المؤسسات على وضع أدلة الاجراءات الصحية الواجب اتباعها للاستئناف الموجه للعمل وسبل التوقي من الفيروس.

16 - التواصل اليومي والتنسيق مع ادارات العمل لمتابعة تطور الوضع الصحي واعتماد خطة اتصالية دقيقة وشاملة ومنتظمة وشفافة لإعلام المستفيدين من الاجراءات الحكومية بطرق صرف المساعدات وطرق تنفيذها.

17 - اعداد دليل استرشادي للمفتشين لحمايتهم من مرض كورونا اثناء قيامهم بمهام التفتيش، واتخاذ إجراءات في مجال الصحة والسلامة المهنية للوقاية من انتشار فيروس كورونا في مواقع العمل، وتنفيذ حملات التوعية والمساعدة قبل اجراء الحجر الشامل تستهدف العمال وأصحاب الاعمال من قبل أطباء الشغل.

18 - تطوير ودعم المنظومة الصحية وتوفير الاعتمادات المالية الكفيلة بتدبير المرحلة الاستثنائية في مواجهة تداعيات الجائحة.

تدابير لحماية العمالة الوافدة

1- تنفيذ برامج تدوير العمالة الوافدة والاحتفاظ بالعمالة الماهرة وذلك عبر منصة إلكترونية، لإتاحة الفرصة للشركات التي تحتاج إلى عماله جديدة للتعاقد مع العمالة الموجودة داخل الدولة والتي يمكن الاستفادة منها بسب تداعيات جائحة فيروس كورونا.

2- الامتثال التام بأحكام قانون العمل في الحالات التي يجوز فيها لأصحاب العمل إنهاء عقود العمل، بما في ذلك فترة الأخطار ودفع جميع المستحقات المتعلقة بما في ذلك تذكرة العودة إلى الوطن.

3- في الحالات التي يتم فيها إنهاء عقود العمل، يبقي أصحاب العمل مسؤولين عن توفير الغذاء والسكن اللائقين للعمال وبدلات نقدية عادلة، إلى حين تأمين إجراءات عودة العامل إلى وطنه.

4- انتاج أفلام توعية حول الأساليب الوقائية للعمال من فيروس كورونا باللغات المعتمدة للعمال، وإرسال رسائل نصية توعوية للعمالة الوافدة، إنشاء صفحة توعية متعددة اللغات بخصوص فيروس كورونا على الموقع الإلكتروني للعمالة الوافدة، وتدريب عدد من العمال كرواد للصحة المجتمعية لزيادة ورفع الوعي بين مجتمع العمالة الوافدة، وعمل رسائل نصية للعمالة المنزلية بلغات مختلفة لتوعيتهم بسبل الوقاية من فيروس كورونا.

5- توفير أجهزة كمبيوتر متصلة بالإنترنت في غرف العزل الصحي لإبقاء العمال على اتصال بعائلاتهم وذويهم، ودعم الاستشارات الطبية الافتراضية للعمال.

6- القيام بحملات لتعقيم مساكن العمال وتوعيتهم وارشادهم بتدابير النظافة، وتقديم الرعاية الصحية المجانية للعمال دون تمييز وبشكل مجاني.

7- التواصل المستمر مع الملحقين العماليين والجاليات العمالية بالدولة لاطلاعهم على أخر المستجدات وتبادل المعلومات والتعاون والتنسيق لتقديم الدعم والمساندة للعمالة الوافدة، وفتح قنوات التواصل مع البعثات الدبلوماسية للدول المرسله للعمال وأصحاب الأعمال وتزويدهم بالمستجدات في هذا الشأن.

8- مراعاة تأثير الأزمة على الصحة النفسية للعمال " القلق بشأن الأمن الوظيفي – القلق على حالة أفراد أسرة العمال في بلدانهم الاصلية، تمكين العمال الذين يخضعون للعزل من التواصل مع أقاربهم في بلادهم.

9- تعزيز إجراءات حماية العمال في حال إنهاء عقد العمل لأسباب اقتصادية.

10-اتخاذ إجراءات لتمكين جميع العمال من مواصلة تحويل الأموال إلى ذويهم بوسائل ميسرة " عبر هواتفهم " دون الانتقال إلى البنوك، وإطلاق خدمة التصديق الرقمي لعقد العمل المتعدد للغات عبر الموقع الإلكتروني.

11-تشجيع كافة المقيمين على الحصول على الاستفسارات الطبية دون تمييز.

12-التنسيق مع الجهات المختصة لتأمين العودة الطوعية للعمال المهاجرين الراغبين في العودة، بعد اعفائهم من الرسوم المستحقة خلال فترة الجائحة والنظر في أوضاع العمال العائدين إلى بلدانهم والذين تعذر عليهم العودة إلى أعمالهم، وتعزيز حماية العمال المتعاقدين والعمل على تمتع العمالة الوافدة بما فيهم العمالة غير النظامية بحقوقها كاملة.

13-سعي جهاز التفتيش إلى ضبط أي ممارسات أو استغلال للعمالة الوافدة في أسواق العمل.

14-مبادرات لحماية العمالة الوافدة " تقديم الرعاية الصحية / الاستفادة من الحملات الخيرية / الإعلان عن فترة سماح لتصحيح أوضاع العمالة المتعاقدة غير النظامية حتى نهاية عام 2020 دون دفع أي غرامات أو رسوم إضافية / الاستفادة من نظام التأمين ضد التعطل دون تمييز بين فئات العمال أو جنسياتهم / توفير الدعم للعمالة الأجنبية النظامية الملتزمة بالقوانين والإجراءات.

15-اتخاذ الإجراءات اللازمة وتسوية النزاعات الخاصة بالعمال المنزليين أثناء الازمة واسترجاع المبالغ المستحقة لهم، وإيواء العمالة الوافدة والاشراف على مغادرتها، وتوفير الوجبات الغذائية والخدمات الصحية على مدار 24 ساعة.

16-تشكيل فريق تطوعي لإدارة العقود والمشاريع الحكومية لاستكمال الغاء أذونات العمل للعمالة الراغبة في الإلغاء النهائي للسفر.

الحوار الاجتماعي

1- تشكيل لجان ثلاثية من الشركاء الاجتماعيين لمتابعة تداعيات الأزمة على العمال وعلاقات العمل والاجراءات في كل الجهات، ودراسة سبل التخفيف والحد من أثار الازمة الصحية والحفاظ على آلة الإنتاج والوظائف.

2- توقيع اتفاق ثلاثي بين مختلف أطراف الانتاج ينص على المساعدات الاستثنائية التي ستقدمها الحكومة للعمال المتضررين وكذلك دفع أجور العمال.

3- اتفاق بعض أطراف الانتاج بإنشاء صناديق طوارئ لمعالجة الاثار الناتجة عن اغلاق المنشآت وتعويض اصحاب الاعمال والعمال.

4- مشاركة الشركاء الاجتماعيين في كافة لجان الطوارئ المكونة من مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لمواجهة تداعيات الأزمة.

5- الاتفاق بين أطراف الانتاج على تفعيل لجان السلامة وحفظ الصحة داخل المنشآت واحداث مصالح السلامة والوقاية بكل الإدارات.

6- عقد اجتماعات المجلس الأعلى للحوار الاجتماعي لمتابعة مستجدات الأزمة والعمل على الحد من الانتشار السلبية لانتشار الوباء على الاقتصاد وسوق العمل، وتقديم اقتراحات تم إدراجها في برامج عمل الحكومات من أجل مرافقة القطاعات الهشة وذلك لمواجهة أثار الازمة، قصد الحفاظ على الوظائف وأدوات الإنتاج.

7- إحداث جهاز اليقظة ومتابعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من قبل المصالح العامة لتفتيش العمل لمرافقة المؤسسات التي تعاني من

صعوبات للحفاظ على صحة العمال ومناصبهم، وتسهيل التوصل لاتفاقات تضمن تسييراً مكيفاً مع الازمة من خلال تقديم النصائح والقيام بدور الوساطة بين العمال وأصحاب الأعمال وتوضيح للإجراءات التي تم اتخاذها من طرف السلطات العمومية لمواجهة الازمة.

لقد بذلت غالبية الدول العربية جهوداً كبيرة وفعاله في مواجهة الأزمة، وكانت الإجراءات الاستباقية التي تم اتخاذها مبكراً منذ ظهور الازمة دوراً كبيراً في الحد من أثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق الاستقرار المطلوب حيث استشعرت غالبية الدول ضرورة التعامل مع الازمة بأساليب تختلف عن التعامل مع المشاكل العادية، واهمية أن يتكاتف الجميع لمواجهة الازمة عبر أساليب الحوار الاجتماعي المختلفة لتحقيق التشاركية في القرار، الامر الذى عزز الثقة بين الافراد والمؤسسات، ونأمل أن يتم الاستفادة من تجارب الدول العربية وإجراءاتها المتنوعة للاستجابة في مواجهة الجائحة ، واستخلاص الدروس المستفادة في مكافحة تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا.

المحور الثالث

خارطة طريق مستقبلية لمواجهة الأزمات

بينت أزمة انتشار وباء كورونا "كوفيد – 19"، مدى الحاجة الى اعادة النظر في المنوال التنموي المتبع في كل بلد عربي، كما أثبتت مدى هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية وضعف الوسائل الرقمية والتجهيزات الاجتماعية.

في هذا الإطار نقترح خارطة طريق في شكل اجراءات و سياسات عامة ومقومات أساسية لضمان إنجاح الانتقال إلى خيارات تنموية جديدة للبلدان العربية ما بعد جائحة كورونا ،كما من شأن هذه الخارطة العمل على حفظ استقرار أسواق العمل واستدامتها وتعزز الحماية الاجتماعية وتكاتف أطراف الانتاج لضمان احترام معايير العمل العربية والدولية كحد أدنى وجب اتباعه كما تدعم قدرة البلدان العربية على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والوبائية مع ربط النمو بأنظمة الحماية الاجتماعية والاستثمار في الانسان باعتباره محور كل السياسات .

وترد خارطة الطريق التالية إثر اتباع جملة من الجهود المبذولة من أطراف الانتاج في مواجهة الجائحة في الدول العربية وفقا لرؤيتها واستعدادا لبناء مرحلة ما بعد الجائحة على المدى المتوسط والبعيد ترتكز على تعزيز جاهزية المؤسسات والمنشآت والعمالة في كافة القطاعات بما في ذلك العمالة الوافدة متبعة في ذلك آليات عمل جديدة تحوّل التحديات الى فرص.

كما تركز خارطة الطريق الموجهة الى الدول العربية على أولويات تتعلق بالمستوى التشريعي والمؤسسي والاقتصادي والاجتماعي.

1- المستوى التشريعي والمؤسسي

أ- المستوى التشريعي

تعتبر البنية التشريعية والمؤسسية في فترة الأزمات ركيزة تستند اليها عملية اصلاح واعادة صياغة بعض السياسات الاجتماعية والاقتصادية وكأولويات مطروحة للمستقبل ولمواجهة الأزمات هيكلة القطاعات التي أثبتت ضعفها وتشترط من الدول العربية العمل على عناصر أهمها:

✓ اجراءات وسياسات تشريعية تستهدف تطوير بيئة العمل

- وضع استراتيجية لدعم واصلاح المنظومة الصحية الوطنية لتكون قادرة على مواجهة التحديات الصحية الحالية والمستقبلية.
- تهيئة بيئة العمل العربية لكي تكون جاذبة – غير مُنَفِرَة – للتكنولوجيا والرقمنة، ما يتطلب تكاتف أطراف الانتاج جنبًا إلى جنب في الدول العربية على وضع الملامح والأطر الاسترشاديه لبيئات العمل القائمة على التكنولوجيا
  - ضمان توفير بيئة تكنولوجية آمنه من خلال مراعاة الضوابط المتعلقة بالحفاظ على خصوصية وسرية البيانات وتقنين الصلاحيات الخاصة بالدخول على الأنظمة التكنولوجية لإنجاز العمل عن بعد ومتابعة الموظفين وتقييم العمل وحساب ساعات العمل.
  - العمل على سن ومراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية بالقطاع العام مع تفعيل المقتضيات القانونية الواردة بقوانين العمل والمتعلقة بالقطاع الخاص.
  - تفعيل التشريعات المعنية بالمساواة وعدم التمييز في شروط وظروف العمل وعدم التمييز في الأجور بالنسبة للنساء والعمالة الوافدة وتوفير بيئة عمل لائقة تقوم على تكافؤ الفرص.

- ارساء ودعم التشريعات الوطنية في مجال العمل لتضمن الحماية اللازمة للعمالة الوافدة وذلك في مستوى علاقات العمل وفقا لما نصت عليه المعايير العربية والدولية ذات الصلة.
- ادماج المهاجرين غير النظاميين واللاجئين في دول الاستضافة في خطط واستراتيجيات الصمود ضد الأزمات وفي برامج الأمان الاجتماعي.
- تعزيز شروط العمل اللائق وحماية العمال من الطرد والتسريح نتيجة الازمات.
- وضع إطار تشريعي يضبط العلاقة بين طرفي العمل بما يحقق شروط العمل اللائق.
- إلزام مفتشي العمل للقيام بدور إرشادي والقيام بحملات زيادة الوعي والإجراءات الترويجية للحماية من المخاطر والعنف في أماكن العمل ضد العاملات بشكل خاص بالتنسيق مع منظمات العمال وأصحاب الأعمال.
- وضع استراتيجيات وتنفيذ خطط تتعلق بتوسيع وتعزيز الحماية الأساسية للعمل، بما فيها التدابير الأساسية للسلامة والصحة المهنيتين للعاملين والعاملات في القطاع غير المنظم.
- ادراج خطة شاملة للتأهب للطوارئ في نظم ادارة السلامة والصحة المهنية في مكان العمل.
- المراقبة المستمرة لظروف وشروط بيئة العمل وتقييم المخاطر الناجمة عن حالات الطوارئ والأزمات.
- تطوير خطط استمرارية الأعمال بمشاركة ممثلي العمال في أوقات الأزمات.

- إيجاد آليات ملائمة لنقل المنشآت من الصفة غير المنظمة إلى الصفة المنظمة مع اتباع تدابير وإجراءات مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- دعم جهاز تفتيش العمل بكل مكوناته بوسائل العمل الضرورية وتفعيل الاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة.

- تنظيم أنماط العمل الجديدة أو غير التقليدية في تشريعات العمل والضمان الاجتماعي فى الدول العربية بشكل يوفق بين حاجة المؤسسات الاقتصادية لإحكام التصرف في مواردها البشرية وتعزيز قدراتها التنافسية من جهة وحاجة العمال للاستقرار الوظيفي والحماية الاجتماعية وضمان العمل اللائق من جهة أخرى.
- ضمان الحماية الكاملة لحقوق العمال وفق هذه الأنماط الجديدة للعمل وبخاصة الأجور وتحديد طرق تسوية المنازعات حول الأجور خاصة والحقوق والالتزامات المتبادلة بين الطرفين عامة بما يحقق استقرار علاقات العمل.
- دعوة الدول العربية التي لم تصادق على اتفاقية العمل العربية رقم 19 لعام 1998 بشأن تفتيش العمل إلى المصادقة عليها وملاءمة تشريعاتها وممارساتها أحكام هذه الاتفاقية.
- حث الدول العربية على مراجعة التشريع المتعلق بعمل مفتش العمل بشكل يمكنه من القيام بمراقبة الأنماط الجديدة للعمل في ظل الأزمات والكوارث، وتوفير المزيد من الإمكانيات اللازمة له وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية.
- توسيع مجال نشاط أجهزة تفتيش العمل ليشمل كافة فئات العمال ومختلف القطاعات ومنشآت العمل بما في ذلك القطاع غير النظامي.

- سن تشريعات محفزة تشجع المؤسسات على المرور من القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم.
- رصد جوائز تسند للمؤسسات التي تبذل مجهودات في مجال تكريس العمل اللائق وحماية صحة وسلامة العاملين.

إن هذه المقترحات التشريعية ينبغي أن تقترن بتعزيز إمكانيات جهاز التفتيش سواء ما تعلق منها بقدرات ومؤهلات مفتش العمل أو بالإمكانيات المادية.

✓ مراجعة أنظمة الحماية الاجتماعية

ان الازمات الكبرى والمفاجئة التي تمر بها الدول تعتبر فرصا لاختبار فعالية السياسات العامة القائمة، وهذا بالذات ما نتج عن جائحة كورونا الذي اختبر وبكل قوه مدى فعالية منظومه الحماية الاجتماعية المعمول بها في العديد من البلدان العربية وقد ظهرت جليا اوجه القصور في استراتيجيات الحماية الاجتماعية بالتزامن مع ظهور هذه الازمه التي جددت معاناة الفقراء والفئات الاقل رعاية في ظل قصور او عدم وجود قوانين وتشريعات تعينهم على العيش بكرامة واستقرار وتجنبهم مراره الحياة وفقدان مصدر دخلهم. وهو ما يدعو الدول العربية للعمل على:

- مواءمة تشريعات الحماية الاجتماعية مع معايير واتفاقيات العمل العربية والدولية ذات العلاقة بحماية المرأة العاملة.
- ضرورة إعادة الاعتبار للمنظومة الصحية وتطويرها سواء عبر إمدادها بالموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية، أو رفع منسوب الحكامة في تدبير شؤونها.
- سن قوانين تحفيزية للمؤسسات للتصريح بأجور العمال حديثي الانتداب.

- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للعمال في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع غير المنظم.
- انشاء نظام الأمان الوظيفي لتوفير الحماية الاجتماعية للمسرحين عن العمل من العمالة الوطنية والوافدة ويشمل ايضا العاطلين عن العمل في مرحلة لاحقة.
- انشاء شبكات الضمان الاجتماعي قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات.
- اعتبار برامج الحماية الاجتماعية الفعالة في الظروف العادية وفي أوقات الأزمات من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي الأمر الذي يستدعي أنظمة حماية اجتماعية مرنة للتعامل مع الأزمات والكوارث.
- توفير الموارد الاقتصادية اللازمة لتوسيع نطاق مظلة الحماية الاجتماعية واستدامتها واعتبارها استثمارا ضروريا لتعزيز السلم الاجتماعي.
- التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين وعمال المنازل والذين يمارسون أعمالا هامشية في القطاع غير نظامي.
- تعزيز منظومة العمل الاجتماعي العربي المشترك والاستفادة من الخبرات والجهود المشتركة في إطار من التكامل والتعاون الذي يخدم الأهداف والمصالح المشتركة.
- توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية لتشمل المرأة الريفية والبدوية والمسنة والمعيلة وكذلك العاملات في القطاع غير المنظم والعمالة الموسمية والمؤقتة والنساء ذوات الإعاقة باعتبارهن أكثر فئات المجتمع حاجة للحماية الاجتماعية.

- إدماج المهاجرين غير النظاميين واللاجئين في دول الاستضافة في خطط واستراتيجيات الصمود ضد الأزمات وفي برامج الأمان الاجتماعي.

ب - المستوى المؤسسي

دعوة الدول العربية للعمل على:

- ارساء هيئات وطنية لإدارة الكوارث والأزمات تهدف الى تحقيق سياسات الدول فيما يتعلق بالإجراءات ووضع المعايير والأنظمة اللازمة لإدارة الكوارث والازمات ووضع الخطط للاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث وتعمل على تأسيس الشراكات العربية والدولية لمواجهة الازمات
- إحداث هيئات لتنظيم التطوع والتضامن المواطني خلال فترات الكوارث والازمات وتعمل من أجل ارساء منظومة متكاملة ومستدامة للعمل التطوعي.
- تكاتف الجهود العربية لإنشاء صندوق عربي للأزمات والطوارئ، يخصص لدعم الدول الاقل نموا وأكثر احتياجاً.
- إنشاء صناديق للتعويض عن فقدان العمل خاصة المنجرّ عن انتشار الأوبئة والكوارث والأزمات كما هو الحال بالنسبة لجائحة "كوفيد - 19"، والتفريق بين بطالة حديثي التخرج وبين المسرّحات لأسباب اقتصادية وتكون هذه الصّناديق مستقلة عن مؤسسات الحماية الاجتماعية ويتم تمويلها بشكل ثلاثي من أصحاب الأعمال والعمّال والحكومات.
- إنشاء صناديق خاصة تسهم فيها أطراف العملية الإنتاجية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المانحة، قصد تنفيذ برامج موجهة إلى تعميم التأمين الصحي وتعويضات البطالة والرواتب التقاعدية، ومساندة الحالات الطارئة والهشة المتضررين من الغلق الكلي أو الجزئي.

2- المستوى الاقتصادي

يمثل اصلاح ومراجعة السياسات الاقتصادية أحد السّبل الرئيسية لمواجهة الأزمات والكوارث المستقبلية، ويرتبط تحقيق ذلك إلى حد كبير بالعديد من الجوانب التشريعية والتنظيمية والمؤسّسية التي تلعب الدولة الدور الرئيسي في ارسائها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة والعادلة وصيانة العمل اللائق وحماية العمال ، كما أكدت الأزمة الحالية لتأثيرات جائحة كورونا على ضرورة الاهتمام بالقطاع العام واستعادة الدور الاجتماعي للدولة في مجال الصحة والتعليم والتدريب التقني والمهني وهو ما يدعو البلدان العربية للعمل عليه عبر:

أ- تحفيز الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الخارجي

- تشجيع القطاعات المنتجة المشغلة لليد العاملة بكثافة.
- **حفز المبادرة لدى الشباب وإدماجه في النسيج الاقتصادي والاجتماعي من خلال:**

- توفير مختبرات الإبداع والابتكار في كل الجهات لصالح الشباب.
- زيادة الدعم للشباب للوصول إلى فرص عمل أو فرص التشغيل الذاتي.
- توفير فرص مفيدة للشباب للمشاركة في مجتمعهم من خلال العمل التطوعي المؤسساتي.

ب- تقليص التفاوتات والفوارق الجهوية

- إعادة النظر في استراتيجيات وبرامج التشغيل لتتضمن مساحة أوسع لاستيعاب الفئات العمالية التي فقدت وظائفها بسبب الجائحة، والعمل على أعدادهم وتهيئتهم من خلال برامج التدريب وإعادة التدريب عن بعد لرفع القدرات المهنية.

- بناء وإعلان منصات وطنية لإنشاء "نظام معلومات أسواق العمل الوطنية"، بحيث تكون المُهمة الأساسية لهذه المنصات فتح باب التسجيل للعمالة المُشتغلة في إطار الحدود الجغرافية للدولة العربية بالتسجيل في هذه المنصات، سواءً كانت هذه العمالة وطنية أو وافدة.

ج - إصلاح منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لربطه باحتياجات سوق العمل (تنمية المعارف والمهارات)

في هذاالإطار ندعو الحكومات العربية للعمل على:

- التركيز على دعم تمويل التعليم العمومي(الحكومي) بتخصيص الموارد البشرية الضرورية واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تكافؤ الفرص والمساواة في الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني.
- اعداد نظام معلومات متكامل لسوق العمل مرتبط بالمنظومة التعليمية والتدريبية يساعد في زيادة المقدرة على التنبؤ بالاحتياجات المطلوبة بسوق العمل.
- صياغة استراتيجية للتعامل مع الثورة المعرفية الرقمية مع ضرورة التوجه العلمي نحو الابداع والابتكار.
- تطوير السياسات والتشريعات التي تدعم الاعتراف بالتدريب عن بُعد، واعتماده وفقا للأولويات الجديدة والمستقبلية ووضع معايير قياسية لخدمات التعليم والتدريب عن بُعد، مع التنسيق مع جهات الاعتماد العربية والدولية المتخصصة.

✓ **إعادة تأسيس نمط إنتاج يثمن الرأسمال البشري في البرامج التعليمية**

وذلك عبر:

- إصلاح المنظومة التعليمية، واعتماد وسائل العمل التكنولوجي.
- القيام بمراجعة حقيقية لنظام التعليم العالي.
- اعتماد مناهج جامعية تتماشى مع سوق الشغل وكذا متطلبات التحولات الاقتصادية والرقمية.
- وضع منهجية متكاملة لسياسات تنمية الموارد البشرية تساعد في تطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني وفقاً للأولويات الجديدة والمستقبلية من المهارات التنافسية للمهن والوظائف بأسواق العمل.

✓ **ربط التدريب المهني باحتياجات سوق العمل**

- تعزيز تكافؤ الفرص في مجال التدريب المهني والتقني واكتساب الكفاءات.
- اعتماد منظومة تدريب مهني ملائم مع التطور الاقتصادي الوطني في القطاعات الواعدة.
- وضع استراتيجية للبحث العلمي، خاصة في قطاع الصناعة الواعدة.
- تطبيق منظومة التعلم الذكي بما في ذلك التعلم عن بعد وارساء منصات للتعلم الذكي علماً بأن منظمة العمل العربية تتبنى منذ وقت مبكر التوجه نحو التدريب التقني لإعداد كوادر عربية متسلحة بكافة الادوات والتقنيات والاساليب التكنولوجية الحديثة لتكون قادرة على المنافسة في أسواق العمل المستدامة وفقا للاستراتيجية العربية للتدريب التقني والمهني الصادرة.

د - إدماج القطاع غير المنظم في المنظومة الاقتصادية

يشمل العمل غير المنظم العاملات والعمال بأجر في قطاع الزراعة وفي بعض الصناعات الصغيرة، ويتصف هذا القطاع بهشاشة العمل حيث يوفر وظائف غير نوعية وغير مستقرة تفتقد لشروط العمل اللائق كغياب التعاقد والتأمين الاجتماعي وغياب إجراءات حماية الصحة والسلامة المهنية وحق التنظيم النقابي.

وهو ما يدعو الى وضع آليات للحفاظ على فرص العمل، على أن تكون التدابير الاقتصادية والتشريعية ذات اهتمام من القطاعين العام والخاص لضمان انتقال سلس وفعّال الى الاقتصاد المنظّم وهي كالتالي:

- إحداث وكالة وطنية مختصة في إدماج الاقتصاد غير المنظم ضمن النسيج الاقتصادي القانوني .وتعمل هذه الوكالة على تقديم مقترحات لإصلاحات تنظيمية ومؤسساتية ومتابعة مسار الإدماج الاقتصادي.
- إحداث تعاونيات أو مشاريع صغرى لها الصفة القانونية داخل النسيج الاقتصادي.
- الاستمرار في إعطاء الأولوية القصوى للمشاريع المدرّة للدخل عبر التشغيل الذاتي.
- تخصيص نظام جبائي رمزي لاحتواء هذا القطاع.
- تعزيز آليات الرقابة للدولة من أجل اقتصاد مندمج وآمن.
- إيجاد حِزَم مِن التحفيز المُباشر وغير المُباشر للشركات العاملة في القطاع المنظم مع طرح تلك الحزم – أو جانبًا مِنها – مُتاحًا للشركات المُنضمة حديثًا مِن القطاع غير المنظم.

هـ - القطاع الخاص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

يمثل هذا القطاع نسبة هامة من النسيج الاقتصادي للدول العربية، اذ تلعب المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة ورواد الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص دورا هاما في اقتصادات المنطقة العربية وهو ما يدعو الى العمل على:

✓ -تعزيز دور القطاع الخاص في احداث فرص العمل وتفعيل مبدأ " المسؤولية الاجتماعية" للشركات

وذلك عبر:

- تأهيل الرأس مال البشري وتنمية المهارات.
- استغلال الفرص الاقتصادية التي يتيحها نمو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق على مستوى الشغل، وخاصة بالمنتجات الموجهة للتصدير.
- إصلاح النظام الجبائي بما يحقق العدالة الجبائية وذلك بتوسيع القاعدة الضريبة لتشمل بالتدرج الشركات الكبرى والمتوسطة ذات الأنشطة المعفية من الضريبة حاليا، وتطبيق ضريبة منخفضة وجزافية على الأنشطة ذات الدخل المحدود.
- العمل على إدماج الحرفيين عبر تطوير مقاربة العمل المستقل.
- الاستمرار في دعم وتحفيز مشاريع ريادة الأعمال لا سيما الناشطة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا للاستفادة من إبداعاتهم في توسيع نطاق بيئة مجتمعية نشطة للعمل في بيئات افتراضية باستخدام أساليب التواصل التكنولوجية للعمل عن بعد ولمشاركة فئات جديدة من القوى البشرية التي كانت لا تستطيع إيجاد فرصة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية مما يسهم في زيادة آفاق التشغيل.

✓ **إطلاق المُبادرات الوطنية الداعمة لإدماج المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر غير المنظمة في الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية**

وذلك عبر:

- تطبيق الإعفاءات الضريبية المُناسبة – كُليًا أو جُزئيًا – على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر الراغبة في التحول مِن القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم ضمن قائمة الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية
- تحديث المشروعات القائمة عبر مُشاركة المعارف وإدارة البحث والتطوير بشكل تشاركي بين تلك المشروعات – كُلٌّ في مجاله.
- ارساء نظام معلوماتي مُتكامل عن تلك المشروعات المُنطوية في تلك المُبادرات، وربطها بسلاسل الإمداد، وسلاسل التسويق الأهم على المستوى الوطني مِن شأنه على يضمن تذليل عددًا مِن العقبات المعلوماتية والمعرفية الهامة أمام تلك المشروعات.
- مراجعة التشريعات المالية المتعلقة بإسناد القروض الميسّرة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصّغر، ليشمل هذا الدور عناصر التمويل والمعونة الفنية والمتابعة والتدريب والرّبط بمواقع التسويق.
- انتهاج سياسات ضريبية عادلة تمكّن صاحبات وأصحاب المشروعات الصّغرى من الانتقال للقطاع المنظم والتمتّع بالحماية الاجتماعية.

و- النهوض بالاقتصاد الرقمي

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال عاملا محفّزا لتمكين الفئات الهشة ووصولهم الى أسوق العمل، وتعتبر هذه المتغيّرات مهمّة في عالم العمل وريادة الأعمال من حيث تعزيز الابتكار واستحداث فرص عمل جديدة. وتطرح المتغيرات في عالم العمل تحديات على حكومات الدول العربية تتمثل أساسا في:

- تدارك الفجوة الرقمية.
- تأهيل منظومة الرقمنة ودعمها لارتباطها بالتشغيل عن بعد وتوظيفها لفائدة الفئات الهشة خاصة في فترة الأزمات.
- الاستفادة من فرصة التطور التكنولوجي لإحداث فرص عمل.
- ضمان الوصول السهل والمتنوع للخدمات عبر الإنترنت لجميع الشرائح الاجتماعية.
- توفير خدمات التدريب العلمي وتنمية المهارات لدعم الشباب في انتقالهم إلى سوق العمل.
- دعم تبني تكنولوجيا الاتصالات من طرف القطاع الحرفي والزراعي لتيسير التسويق الإلكتروني.
- تعزيز الحاضنات والمشاتل المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة.
- تعزيز إنشاء مواقع الويب الجهوية والاقليمية لتثمين المنتوجات.
- تعزيز إنشاء مراكز الوصول للخدمات الاجتماعية خاصة في المناطق النائية والفقيرة، سواء كانت حضرية أو قروية.

- تطوير البنية التحتية للاتصالات في عدد من الدول العربية من أبرز تحديات التحول نحو بيئة العمل الرقمية التي لم تصبح خيارا بل ضرورة تقتضيها الحاجة إلى الخروج من الازمة بأقل الخسائر الممكنة.
- إصلاح الجامعات ودعمها بالموارد المالية، باعتبارها المُنتج الرئيسي للبحث العلمي والزيادة في الميزانيات المخصصة له وتحسين القدرات في مجال الابتكار وتيسير الوصول الى مجتمع المعرفة عبر مقاربات تحفيزية.
- اعتماد استراتيجية كاملة للتحول الرقمي وادراج العمل فيها بالتدريج لنصل بالعنصر البشرى الى اعلى مستويات الجاهزية لإدارة وتسيير العمليات الرقمية في كافة المهن ومختلف المؤسسات.

ز - أنماط اقتصادية بديلة: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا في مواجهة الأزمات

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني شكلا وإطارا لمواجهة الهشاشة وتكريس المساواة، واهتم بالفئات المهمّشة والفقيرة والمقصية من دائرة الإنتاج الاقتصادي وقد أثبت نجاعته في فترة الأزمات، وهو ما يمكننا من تفسير مدى انخراط النساء والشباب من العاطلين عن العمل والمسرحين بشكل خاص في هذا النمط من الاقتصاديات وذلك من خلال التكاتف والتعاضد حول مشاريع جماعية لا تهدف الى الربح وتتميز بالاستقلالية في إدارتها. وتعتبر التعاونيات في العديد من الدول العربية نموذجا ناجحا لتمكين العاملات والعمال في القطاع الزراعي غير المنظم، وهو ما يدعو الحكومات العربية إلى:

- تهيئة البنية التشريعية لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة العربية حيث تعترفُ دَسَاتير العديدُ من الدّول بالاقتصاد الاجتماعي والتضامنيّ وتساعد التشريعات على توفير الضمانات

الكفيلة بحماية مختلف الفاعلين في هذا القطاع قصد تنظيمه وتطويره ليقوم بدوره في الاقتصاد الوطني.

- اعتماد إصلاحات في مستوى الأسواق المالية لاستيعاب شكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك بإيجاد آليات تمويلية بديلة من بينها ضرورة وجود بنوك تعاونية كما هو الحال بالنسبة للعديد من المبادرات العالمية وبناء أسواق تضامنية تشاركية عوضا عن الأسواق التبادلية التنافسية.
- أهمية العمل على رقمنة المعلومات والبيانات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة العربية وذلك لوضع قاعدة بيانات عربية في هذا المجال وبالشكل الذي من شأنه الاسهام في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير آلية عمله.
- دعم حرية إنشاء التعاونيات كتجارب ناجحة عبر تيسير شروط الاقتراض وإنشاء بنوك تعاونية تضامنية.

3- المستوى الاجتماعي

يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة ويشكل تهديداً للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي فهو أحد أكبر التحديات التنموية، وتطرح في هذا الإطار العديد من الإجراءات لمواجهة الأزمات وفقا لأولويات وامكانيات الدول العربية وهي مدعوة للعمل على:

أ- إزالة الفوارق الجهوية ودعم اللامركزية

وذلك من خلال:

- اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتمكين الجهة من ممارسة اختصاصاتها كاملة، بما يتطلبه ذلك من توفير الموارد المالية والبشرية، مع

المسؤولين الجهويين من ممارسة مهامهم. ولا شك أن إعادة تحديد الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات والمرافق العمومية الكبرى على مستوى الجهة، سيساهم في تقليص الفوارق والاختلالات بين مختلف الجهات، وخاصة بين المدن والأرياف، وبين الساحل والداخل...الخ

ب- تعزيز منظومة القيم المجتمعية بنشر ثقافة التضامن والتكافل والتعاون وذلك عبر:

- تعزيز منظومة القيم المجتمعية ايلائها الاهتمام اللازم لإفراز نموذج استشرافي للتنمية المستدامة المندمجة والدامجة للإنسان بصفته محور وهدف أي سياسة عمومية .فقد أظهرت التدابير الاحترازية الاستثنائية المتعلقة بمكافحة وباء "كوفيد – 19" الحاجة إلى الاهتمام بترسيخ قيم التضامن والتكافل والتعاون والإنتاجية والعمل المثمر من خلال الحرص على تعديل السلوك الأخلاقي وترسيخ معايير وقيم الاحترام والثقة في المؤسسات والفضيلة والرقابة الذاتية لدى المواطن[.
- سن قوانين حماية وتنظيم العمل التطوعي في فترة الأزمات واشراك المجتمع المدني في إدارة الأزمات.

ج- تمكين الفئات الهشة والحد من الفقر والعنف

وفي هذا الأساس تواجه الدول العربية عديد التحديات والأولويات التي تصنفها وفقا لإمكاناتها وهي مدعوة للعمل على:

- تطوير التخطيط الوطني الذي يدعم الفقراء ويعمل على التعريف بإمكاناتهم وخاصة النساء مع اعتبار الفئات الضعيفة كالنساء والأشخاص ذوي الاعاقة كموارد وطاقات وليس حواجز أمام النمو الاقتصادي، وجمع

المعلومات بهدف متابعة وتقييم أبعاد النوع الاجتماعي فى كل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

- حماية المرأة العاملة من كل أشكال العنف في مواقع العمل ومظاهر التمييز التي تحول دون مشاركتها الفعلية في التنمية وتوفير البيئة اللائقة للعمل خاصة في فترة الكوارث والأزمات.
- إشراك النساء في كافة مستويات صنع القرار من رسم السياسات ومراجعة التشريعات ووضع البرامج المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة وذلك عبر.
- تعزيز دور المؤسسات والهيئات المعنية بقضايا المرأة وإحداث خطط وطنية لحماية المرأة من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- تعزيز وتبني تشريعات وطنية ملزمة لمعاقبة مرتكبي العنف ضد المرأة، وتوفير البيئة اللائقة للعمل لحماية النساء من كل مظاهر العنف، ووضع أطر مؤسسية وآليات وطنية لحماية المرأة ضحية الانتهاكات في مجال العمل وحماية خصوصياتها من كل أشكال التهديد.
- إشراك المرأة في وضع آليات مراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والاستراتيجيات المتعلقة بحمايتها من كل أشكال العنف بما في ذلك العنف الاقتصادي أثناء الازمات

4- دور الشركاء الاجتماعيين في وضع خطط لمواجهة الأزمات المستقبلية

في فترات الأزمات تنتهج بعض المؤسسات الضغط على الأجور والعمال سواء بتقليص أو عدم دفع الأجور أو بتقليص عدد العمال أو تسريحهم، وأمام هذه الوضعيات من المساس بحقوق العمال وجب:

- دعم النقابات لحماية السلم الاجتماعي الوطني، على أن يتم ذلك ضمن:
- تكريس الحق في التنظيم وممارسة الحريات النقابية.
- مأسسة الحوار الاجتماعي وإلزامية تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية.
- مراجعة المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بانتخابات ممثلي العمال وأصحاب الأعمال.
- دعم وتعزيز قدرات المنظمات النقابية حتى تقوم بدورها وإشراكها في الهيئات الوطنية المكلفة بمواجهة الأزمات والمشاركة في التفكير في ايجاد فرص عمل بديلة للقوى العاملة.
- وضع إطار تعاوني بين أطراف الإنتاج الثلاثة لبناء قاعدة متكاملة لمعلومات سوق العمل، وتعزيز الجهود لتشجيع جميع الفئات العمالية للتسجيل فيها، خاصة الفئات في القطاع غير المنظم والفئات العائدة من الهجرة
- انشاء منصة الكترونية للتدريب النقابي تشرف عليها منظمات العمال لتسهيل التدريب وتوسيع المشاركة للمساهمة النشيطة في أرضية الحوار الاجتماعي بين أطراف الانتاج للتقليل من تداعيات الأزمات على اقتصادات الدول العربية.

أ- دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال في وضع خطط لمواجهة الأزمات المستقبلية

على الدول الأعضاء وعند تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم أن تتشاور مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال وتشجع مشاركتها النشطة، على أن تضم في صفوفها، وفقاً للممارسة الوطنية، ممثلين عن منظمات قائمة على العضوية وممثلة للعمال وللوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم.

كما أنه لمنظمات العمال وأصحاب الأعمال دور في معالجة معضلة تنامي القطاع غير المنظم والحد من هشاشة أوضاع العمال والعاملات بشكل خاص وحماية شروط وبيئة العمل اللائق وتعزيز المساواة وذلك عبر:

- مواجهة أي كوارث أخرى محتملة والتوجه الى انشاء بيئة عمل افتراضية موازية لبيئة العمل الحقيقية وذلك بالاستفادة من التحول الرقمي والتطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات

ب - دور الحوار الاجتماعي في إدارة الأزمات

يعد الحوار الاجتماعي أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها منظمة العمل العربية باعتبارها المنظمة العربية ذات التمثيل الثلاثي التي تعمل على ترسيخ الحوار الاجتماعي كوسيلة وأداه فعاله لحل المشكلات وتحقيق السلام الاجتماعي. **وهو ما يدعو الدول العربية الى :**

- إيجاد هيئات للحوار الاجتماعي وماسستها في الأوقات وفي الظروف العادية يكون لها دور كبير في أوقات الأزمات مثل الأزمة الحالية الفاعل وتطوير الياته وتوسيع مجالاته وتكريسه عمليا كأداة للحوكمة الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة وذلك عبر تفعيل معايير العمل العربية المتعلقة بالحوار بما يجعله شاملا لمختلف قضايا التنمية والإنتاج والتشغيل والحماية الاجتماعية.

- تعزيز دور الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة وتشريك منظمات المجتمع المدني لإرساء أنماط اقتصادية بديلة قادرة على الصمود في ظل الأزمات.

تمثل الأزمة فرصة لوضع خارطة طريق لإصلاح ومراجعة الأنظمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية القائمة وتركز على قضايا هيكلية أساسية تتوجه مباشرة الى البعد المؤسسي والتشريعي كاللامركزية وتعزيز دور القطاع الخاص والحماية الاجتماعية الخ....

كما أكدت نفس الأزمة على ضرورة الاهتمام بالقطاع العام واستعادة الدور الاجتماعي للدولة في مجال الصحة والتعليم والتدريب التقني والمهني والمشاركة في سلاسل القيمة القومية وادماج ودعم الرقمنة واقتصاد المعرفة كخيار استراتيجي للسنوات القادمة لما أثبته من فعالية في الصمود ضد الأزمات والكوارث وفرصة لاستحداث الوظائف وانجاز المشاريع في مجال المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

المحور الرابع

جهود منظمة العمل العربية خلال الجائحة

يعتبر عام 2020 عاما استثنائيا على الجميع دولا وافرادا ومؤسسات، ففي حياة المؤسسات – كما في حياة الانسان – محطات واحداث وتواريخ يجب التوقف عندها وتسجيلها، وتناولها بالبحث والتحليل من اجل استخلاص الدروس لاستمرار مسيرة الإنجازات ومواجهة التحديات في ظل متغيرات هيكلية وبيئية متسارعة والتعامل مع هذه التحديات كمشكلات وتحويلها الى فرص.

ففي نهاية شهر فبراير 2020 بدأت أجراس الخطر تدق للتحذير من تزايد تفشي فيروس كورونا المستجد، وفرض التباعد الاجتماعي بين البشر، وطبقت سياسات الغلق الكلي والجزئي، وتم تخفيض ساعات العمل واتباع سياسات العمل عن بعد، واستخدمت الوسائل التقنية الحديثة المختلفة لإنجاز الاعمال.

هذا وقد سعت المنظمة منذ بداية الازمة الى دعم الحكومات وتعزيز قدرة أصحاب الاعمال على الصمود ، وتمكين العمال من الحفاظ على مكتسباتهم ، فأصدرت عدة وثائق ترصد الواقع الراهن الذى فرضته الجائحة وسبل الاستجابة والتأهب له، وكانت المنظمة سباقة في التعاطي مع الازمة حيث تقدمت باقتراح **أطلاق مرصد عربي يوثق الاستجابات الوطنية والجهود الاستثنائية للحكومات العربية ، وأطراف الإنتاج في مواجهة جائحة كورونا** تحت اشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبالتعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك ، وبحيث يكون هذا المرصد منبراً

لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الدول العربية، ويبقى مرجعاً عربياً في حالات الطوارئ والأزمات.

أ- جهود منظمة العمل العربية خلال الجائحة

لما كانت منظمة العمل العربية من ضمن اختصاصاتها إعداد البحوث في مجالات العمل المختلفة وتقديم المعونة والمشورة للدول الأعضاء بأطراف إنتاجها الثلاث وجمع وتوزيع المعلومات عن الموضوعات العمالية في الوطن العربي والقيام بالاستقصاء والدراسات المتخصصة بسوق العمل والتشغيل ارتأت المنظمة ضرورة إيجاد سبل ومخارج للتعايش مع هذه الجائحة وطرح حلول ومعالجات لمواجهة التحديات الطارئة على سوق العمل والتشغيل بالوطن العربي.

شكلت المنظمة خلية عمل لدراسة تداعيات هذه الأزمة وتحديد المعالجات والأولويات والإسراع بوضع السيناريوهات المختلفة، والخطط والبرامج الملائمة للتعاطي والتصدي لها، على المدى القصير والمتوسط وطويل الآجل وبما يحقق النتائج المرجوة.

إن المتابع لجهود منظمة العمل العربية على مدار عام 2020، بأكمله لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على أسواق العمل العربية، يجد ان المنظمة بادرت كونها المنظمة العربية القومية المعنية بقطاعي العمل والعمال في الوطن العربي، ومن منطلق مسؤوليتها القومية بإعداد منظومة قياس مُتعددة المراحل، باستخدام الأساليب الإحصائية المُتعارف عليها عالميا لبناء سلسلة من التوقعات التي تعكس واقع الازمة وعددا من آثارها المتوقعة على سوق العمل في الدول العربية والحد من هذه الاثار، وقد أوضح الرصد المُتواصل للجهود المبذولة في الغالبية العظمى من الدول العربية إلى وجود شراكة حقيقية ومسؤولية مُشتركة بين شركاء الإنتاج الثلاث، وهو ما ظهر وتجلى في محاولة لتخفيف الآثار الناجمة عن الجائحة الوبائية.

وقد استخدمت المُنظمة هذا التحليل في وضع سيناريوهات لعدد من الأولويات الوطنية والقومية في مجالات شتى مُتعلقة بأسواق العمل ومن الجدير بالذكر

أن المُنظمة في ُمعالجتها التحليلية والاستشرافية قد تبنت المنطق الإيجابي في محاولة لتهيئة أسواق العمل العربية وشركاء الإنتاج الثلاثة لواقعٍ جديد لمُستقبل العمل – ليس فقط في المنطقة العربية وحسب، بل في كافة بقاع العالم ، وقد تأسست استجابة منظمة العمل العربية على المراجعة التحليلية للموقف العربي، وما تمخضت عنه من تصورات وإجراءات استباقية احترازية قامت بها الحكومات العربية، من دعم ومساندة مهمة للقطاع الخاص في معظم الدول العربية للتقليل إلى أقصى حد ممكن من تداعيات أثر هذه الجائحة خلال سنة 2020، وكذلك على التوقعات التطورية بشأن زيادة حجم البطالة على المستوى العربي العام، ومن حيث أن هذه الجائحة قد تتسبب في زيادة عدد المتعطلين في الدول العربية.

إستجابت منظمة العمل العربية لحالة الطوارئ الصحية العالمية، وأطلقت وبمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية شعار **"احم نفسك وزملاءك؛ باتباع القواعد الصحية وتدابير الوقاية الشخصية في مكان العمل"**. من خلال بيان صدر عن المنظمة سلط الضوء على جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على مكان العمل، وصنف المهن الأكثر خطورة بالترتيب من حيث إمكانية تعرض العاملين فيها للعدوى بفيروس كورونا، كما تناول بشكل مختصر أدوار ومسؤوليات أصحاب العمل ولجان ومشرفي الصحة والسلامة المهنية في الحد من انتشار العدوى في أماكن العمل، كما أشار إلى اتفاقيات العمل العربية من خلال استعراض أهم الأحكام التي تشدد على حماية صحة وسلامة العاملين في مكان العمل، وأبرز البيان أهمية الحوار الاجتماعي كأداة فاعلة في مواجهة الجائحة.

ب- الادارة السديدة وتطوير آليات العمل (الرقمنة كخيار استراتيجي لعمل المنظمة)

إن الانخراط بالعالم الرقمي اليوم والتفاعل معه لم يعد خياراً بل أصبح من الضروري رفع مستوى البنية التحتية الرقمية وتوظيف المهارات الجديدة من أجل الحصول على فرصة أفضل للتنافس في ظل الوضع العالمي الجديد، إذ أن طرح

استراتيجية التباعد الاجتماعي والعمل من المنزل، فرضت حلول التحول الى العالم الرقمي والخدمات الالكترونية.

لقد رسمت المنظمة خطة تأهب وعمل للتعايش مع هذه الجائحة بطرحها الحلول والمعالجات لمواجهة التحديات الطارئة لسوق العمل والتشغيل، اتجهت المنظمة في ظل هذه الجائحة والوباء بشكل عام الى تطبيقات ومنصات التواصل عن بعد لعقد الاجتماعات واللقاءات كتطبيق "زووم" الذي يوفر بيئة افتراضية للتواصل لغايات العمل والتعليم والتدريب من خلال توفير مشاركة شاشات العمل والصور والملفات بأنواعها.

ج- تعزيز قدرات أطراف الانتاج

في هذا الإطار عملت منظمة العمل العربية على الدعم الفني لمختلف أطراف الانتاج وذلك بتنفيذ خطتها لهذه السنة والمتمثلة في تناول قضايا الساعة عبر القيام بعدة أنشطة لفائدة شركائها ،كما قامت بإصدار عديد الدراسات والتقارير في مجالات عمل أطراف الانتاج والتي تتمحور حول قضايا العمل والعمال وذلك في إطار أزمة كورونا "كوفيد – 19".

✓ تنفيذ أنشطة لفائدة أطراف الانتاج

عملا بالإجراءات الاحترازية التي فرضها تفشى فيروس كورونا المستجد، نفذت هذه الأنشطة عبر الوسائل التقنية الحديثة حيث تناولت تأثيرات جائحة كورونا على القطاعات والمحاور التي يختص بها عمل المنظمة خاصة تأثير جائحة فيروس كورونا على أسواق العمل العربية بما فيها تنمية القوى العاملة وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني بحيث تتواكب مع الأنماط الجديدة للعمل التي ظهرت اثناء الجائحة ،واثر فيروس كورونا على العمالة المتنقلة والمهاجرة، والقطاع غير المنظم فضلا عن ندوات وانشطة تتعلق بالتحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية واثار الجائحة على المرأة العاملة العربية فضلا عن دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ظل انتشار فيروس كورونا كما عملت منظمة العمل العربية العمل على إعداد

دليل حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل، يتزود بها مفتشي العمل ، حيث يمثل مرشدا ومساعدا لتدخل مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في أداء مهامهم ذات الطبيعة الخاصة والمختلفة عن الأشكال التقليدية، ليتسنى لهم ممارسة مهامهم في تناغم مع معايير العمل العربية والدولية والتشريعات الوطنية المعتمدة في المجال.

د- إصدار الدراسات واوراق العمل

اصدرت المنظمة الآتي:

1- تقرير حول العودة إلى العمل أثناء جائحة "كوفيد – 19"

2- تقرير حول: تداعيات مُحتملة لفيروس كورونا المُستحدث على الدول العربية وآليات المواجهة المُقتَرَحَة وانعكاساتها على أسواق العمل العربية.

3- تقرير عن مُستقبل المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومُتناهية الصغر في المنطقة العربية في ظل الجائحة الوبائية "كوفيد – 19".

4- كتابين حول "مخاطر بيئة العمل والطب المهني "برنامج الصحة المهنية لقطاع الرعاية الصحية في حالات الأوبئة والطوارئ / دليل مختصر.

5- دراسة حول " تأثيرات ازمة كورونا "كوفيد - 19" على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية.

6- دراسة حول " تأثير جائحة كورونا "كوفيد – 19" على أنظمة الحماية الاجتماعية.

7- ورقة عمل حول " تداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وتفعيل برنامج الحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.

8- دراسة حول " تأثير جائحة كورونا "كوفيد – 19" على أوضاع العاملات في القطاع غير المنظم".

هذا ومع ذلك تدرك المنظمة أن الوباء الحالي سيكون له أثر إنساني واجتماعي وصحي واقتصادي واسع النطاق وطويل الآجال خاصة على العمال سواء أكانوا نظاميين أو غير نظاميين لصعوبة حصولهم على خدمات الصحة العامة أو يخشون المطالبة بهذه الخدمات طبقاً لأوضاعهم أو أولئك اللذين يعملون عمل قصير أو غير مستقر وليس لديهم إجازات مرضية وقد يتم استبعادهم أيضاً عند نشر معلومات الصحة العامة في البلدان أو عندما يكونوا على دراية بها فهم يفتقرون الى الوسائل والموارد المالية لإدارة فترات العزل الذاتي أو الحجر الصحي.

كما أثرت الجائحة بشكل غير مسبوق على أنظمة الحدود والهجرة والتنقل وهنا يجب الإشارة لاتفاقية العمل العربية رقم (4) لسنة 1975 بشأن تنقل الايدي العاملة وتسهيل وتشجيع حركة تنقلها بين الأقطار العربية وأولوية تشغيل العمالة العربية خاصة في ظل هذه الجائحة الفيروسية الطاحنة وابقائهم في وظائفهم قدر الإمكان ، لذلك يأتي دعم المنظمة الدائم والمستمر لأطراف الانتاج الثلاثة في القيام بأدوارها المختلفة في ظل هذه الجائحة ومن هنا نؤكد على أهمية الحوار الاجتماعي الثلاثي بين أطراف الإنتاج والذي يهدف إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج التوعية والحماية الاجتماعية وبناء فرص عمل جديدة منها الموارد البشرية والمعرفية واللوجستية لمواجهة تحدياً فرضته الظروف والعوامل الطارئة.

فيتجلى دور الحكومات في إيجاد فرص العمل والتشغيل وانشاء بيئات أعمال مناسبة لاستيعاب كافة الفئات المتضررة من هذه الجائحة وضمان استقرار الأسواق المالية والعمالية والاسعار لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي لتعزيز الحوافز الإيجابية للتشغيل في قطاعات ذات إنتاجية عمالية والحفاظ على بنية تحتية ملائمة لذلك كتحسين كفاءة النقل العام والخدمات الأساسية وتعزيز وسائل تقوية المسئولية الاجتماعية لتلك الشركات باعتماد وسائل داعمة ومحفزة لقيامها.

كما يظهر أيضا دور الحكومات في إيجاد ظروف مواتية لتنظيم المؤسسات العاملة ضمن القطاع غير المنظم والتحول التدريجي للصفة المنظمة مما يسهم

ويساعد بشكل كبير في توفير فرص العمل سواء للمتعطلين أو الباحثين عن عمل .

كما يظهر دور **أصحاب الاعمال** في توفير فرص العمل وتشغيل الباحثين عن عمل بالنظر لقدرة هذا القطاع على المساهمة الفاعلة في ظل جائحة كورونا المستجد وتنامي أعداد البطالة الذي اجتاح العالم بأسرة والعربي خاصة وبنسب متفاوتة وباعتباره رافداً رئيسياً وداعماً أساسياً لعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي

وباعتبار **النقابات العمالية** من اهم مؤسسات المجتمع المعبرة عن تطلعات فئات ومجموعات العمال والموظفين الداعمون لعملية الإنتاج، فيمكن التعامل مع الاحداث والمتغيرات من خلال آليات وأساليب تخدم عملية التشغيل وتوليد فرص العمل والحفاظ عليها من خلال المشاركة الجادة في وضع سياسات التشغيل والحد من الفقر والبطالة وتقديم مقترحات بناءه في ظل هذه الازمة تحسّن جودة الأداء في التطبيق والتنفيذ وتشارك في تذليل الصعوبات حسب إمكاناتها المتاحة.

خاتمة

على الرغم من مختلف الجهود المبذولة في مواجهة جائحة كورونا "كوفيد – 19"، لا تزال عديد التحديات تواجه الدول العربية وذلك في المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي، حيث ستحتاج الدول العربية الى ضمان استجابة سريعة للحد من ازدياد انعدام الأمن الغذائي الناتج عن انتشار الجائحة وتطويق انتشار العدوى بفرض الحجر الصحي الجزئي أو الشامل كما ستواجه أسواق العمل صعوبات يمكن أن تمتد لسنوات.

وحيث نأمل أن يتم الاستفادة من تجارب الدول العربية وإجراءاتها المتنوعة للاستجابة، واستخلاص الدروس المستفادة في مكافحة تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا عالمياً، وذلك من خلال تسليط الضوء على أبرز الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة الوباء وأي تجدد محتمل للفيروس في المستقبل وأهمية بناء القدرات وتطويرها باستمرارها للأجهزة الإدارية المكلفة بمجابهة الأزمات المستقبلية المماثلة.

وحيث تؤثر الضغوط الاقتصادية على الامتثال لتدابير الاغلاق الكامل فقد اختبرت الدول العربية حزمة من التدابير والاجراءات السريعة لاحتواء آثار الأزمة على أسواق العمل وأوضاع العمال، بما يعمل على اختيار الانسب منها للحد من تفشي البطالة ودعم أطراف الانتاج الثلاثة حتى نواجه أي كوارث أخرى محتملة والتوجه الى انشاء بيئة عمل افتراضية موازية لبيئة العمل الحقيقية وذلك بالاستفادة من التحول الرقمي والتطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات.

كما أكدت استراتيجيات الانعاش الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد مدى اهتمام العديد من دول المنطقة بإرساء نموذج تنموي أكثر عدالة واستيعابا للفئات الهشة خاصة منها العاملة في القطاع غير

المنظم كما يشجع على الابتكار وحاضن للمبادرات النسائية والشبابية في أنماط تنموية جديدة متمثلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأحد الحلول في مواجه تضخم القطاع غير المنظم والانتقال للصفة المنظمة.

هذه الحزم من الاصلاحات تحتاج الى تعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في المرحلة الحالية والقادمة كما تمثل فرصة لتعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الانتاج للعبور الى مرحلة الأمان الصحي والاقتصادي والاجتماعي.

كما تعتبر الجائحة فرصة لتجديد الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع خطط يكون محورها الرأس مال البشري لما يمثله من قيمة وهو ما يبرر خارطة الطريق مستقبلية لمواجهة الأزمات.

المراجع

- دراسة حول تأثيرات أزمة كورونا على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية.
- دراسة حول تأثير جائحة "كوفيد – 19" على أوضاع العاملات في القطاع غير المنظم في المنطقة العربية.
- برنامج الصحة المهنية لقطاع الرعاية الصحية في حالات الأوبئة والطوارئ – دليل مختصر.
- تقرير مستقبل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية في ظل الجائحة الوبائية "كوفيد - 19".
- ورقة عمل حول تداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وتفعيل برامج الحماية لمحاربة الفقر والبطالة.
- دراسة حول تأثير جائحة " كوفيد – 19" على أنظمة الحماية الاجتماعية.
- تقرير حول تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستحدث على الدول العربية وآليات المواجهة المقترحة وإنعكاساتها على أسواق العمل العربية.
- العودة إلى العمل أثناء جائحة "كوفيد - 19".
- إستجابات الحماية الاجتماعية لجائحة " كوفيد – 19 " في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا / الدول العربية (الأمم المتحدة).

- الاستجابة لازمة فيروس كورونا **(COVID - 19)** في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (OECD).
- "كوفيد – 19" والمنطقة العربية فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل (الاسكوا).
- "كوفيد – 19" وقعُه على سوق العمل واستجابة السياسات العامة في الدول العربية (م.ع.د).

منظمة العمل العربية
7 ميدان المساحة - الدقي
ص.ب: 814 القاهرة
الرمز البريدي 11511

(+2 0 2) 333 627 19 / 21 / 31
(+2 0 2) 374 84 902
alo@alolabor.org

تقرير حول
جهود الدول العربية في مواجهة آثار وتداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل

www.alolabor.org